التغييرات الديموغرافية القسرية في سوريا

سنان حتاحت
أيمن الدسوقي

٢٦ سبتمبر ٢٠١٧

منتدى الشرق / أوراق بحثية

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

التغييرات الديموغرافية القسرية في سوريا

سنان حتاحت &أيمن الدسوقي

الفهرس:

ملخص تنفيذي	٤
مقدمة	٦
خلفية تاريخية	٧
جذور أزمة	١٠
التركيبة السكانية السورية بالأرقام	١١
ملاحظاتٌ من منظورٍ كليٍّ	١٤
تغييرات ديموغرافية سبَّبها النظام السوري	١٧
تكتيكات وأدوات	١٨
تغييرات ديموغرافية سبَّبها تنظيم داعش	٢٠
سِجِلُّ ممارسات تنظيم داعش	٢٢
تغييرات ديموغرافية سبَّبها حزب الاتحاد الديمقراطي	٢٣
سِجِلُّ ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي	٢٥
تغييرات ديموغرافية سبَّبتها المعارضة	٢٧
خاتمة	٢٩
الهوامش والمراجع	٣١
نبذة عن الكاتبين	٣٦

هذا الموضوع مترجم من اللغة الإنجليزية عن موقع الشرق

ملخص تنفيذي:

— في ظلِّ غياب مؤسساتٍ سياسية راسخة، استخدم القادة البعثيون الروابطَ الطائفية، والاستمالة الأيديولوجية، وقيادة القوات المسلحة لتعزيز سلطتهم، ومنعوا تشكيل هُوية وطنية سورية شاملة.

— وظَّف حافظ الأسد الانقسامات الطائفية للتلاعب بالطوائف المحلية عن طريق التصرف باعتباره الحَكم الفعلي بينها. وعلى نحوٍ مماثل، أجَّج الصراعات العرقية والدينية في البلدان المجاورة لتشتيت خصومه وأعدائه الإقليميين.

— ظهرت أزمة ديموغرافية قبل الانتفاضة الشعبية في عام 2011، ونَجَم ذلك جزئيًا عن السلطوية التحديثية والتحرُّر الاقتصادي اللذين انتُهِجا تحت حكم بشار الأسد، بالإضافة إلى الجفاف في عام 2009.

— كان للصراع السوري أثرٌ كارثيٌّ في سكان سوريا كما أظهرت المؤشرات؛ إذ تراجع معدل النمو السنوي لسكان سوريا من ٢٫٥٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٠٫٣٪ في عام ٢٠١٦، في حين تضاعف معدل الوفيات السنوي على مرِّ السنوات الخمس الماضية، وتراجع إجمالي السكان من ٢١ مليون نسمة إلى ١٤ مليون نسمة على مرِّ الفترة نفسها.

— تكشف مقارنة المؤشرات الديموغرافية بين عامي 2010 و2016 أنَّ الأغلبية العربية السُّنّية من كانت هي أكثر الطوائف تضررًا بين سكان سوريا من جرَّاء الحرب الدائرة. ووفقًا لبياناتٍ من وكالاتٍ تابعة للأمم المتحدة، يُشكِّل هؤلاء قرابة 70 من اللاجئين والنازحين داخليًا، وكانت المناطق التي يعيشون فيها من بين الأكثر تضررًا من جرَّاء الحرب.

— مارس النظام السوري عقابًا جماعيًا ضد المناطق المُعارِضة، وهجَّر المدنيين تهجيرًا جماعيًا من المناطق الاستراتيجية الرئيسية حول دمشق وحمص ومنطقة الساحل وحلب، وشنَّ عمليات قصفٍ جويٍّ ومدفعيٍّ عشوائية، وفرض قيودًا أمنية على حركة المدنيين، وحاصر المناطق الداعمة للمعارضة، وأبرم اتفاقات إجلاءٍ لهؤلاء السكان بتسهيلٍ من الأمم المتحدة وتشجيعٍ من الجيش الروسي والحرس الثوري الإيراني. وأشارت تقارير سابقة إلى أنَّ قوات النظام هجَّرت على الأقل ٤٠٠ ألف مدني قسريًا على مرِّ السنوات الخمس الماضية؛ وهذا الرقم لا يشمل عدد النازحين داخليًا الذين فرُّوا طوعًا من مناطق القتال.

— وفي سوريا، ارتكب تنظيم الدولة الإسلامية داعش جرائم حربٍ ضد السكان الأكراد والعرب السُّنَّة الأصليين المعارضين له. إذ اضطهد التنظيم الإرهابي القبائلَ العربية التي لم ترضخ لحكمه في دير الزور، وهجَّر الأكراد قسريًّا من مدنهم في محافظات الرقة والحسكة وحلب. ولا تُميِّز أدبيات داعش بين الأشخاص على أساس الانتماء العرقي أو الإثني، بل على أساس الدين والولاء للخلافة. ومع ذلك، أدَّى القتال بين داعش ووحدات حماية الشعب الكردية في سوريا إلى انتهاج داعش سياسةً خاصة تجاه الأكراد، لا سيما بعد تدخُّل التحالف الدولي.

— وجدت منظمة هيومن رايتس ووتش والشبكة السورية لحقوق الإنسان أدلةً تثبت انخراط وحدات حماية الشعب الكردية في جرائم تطهيرٍ عرقيٍّ ضد العرب والتركمان في منطقة تل أبيض بمحافظة الرقة، ووادي الخابور بمحافظة الحسكة. وتُظهر تقارير أخرى تصرفاتٍ شبيهة نُفِّذت ضد مجموعاتٍ عرقية غير كردية في مدينة القامشلي ووادي الخابور. واتُّهمت وحدات حماية الشعب الكردية وقوات الأمن الداخلي الكردية الأسايش بإجراء اعتقالاتٍ تعسفية غير قانونية استنادًا إلى اتهاماتٍ زائفة بالإرهاب، ومصادرة ممتلكات المعارضين وتدميرها، والتهديد بتوجيه غارات التحالف الدولي الجوية نحو مواقعهم. ومع ذلك، تُظهر البيانات الوقائعية أنَّ سياسة وحدات حماية الشعب الكردية المتعلِّقة بالتهجير القسري محدودةٌ ضمن نطاقها الجغرافي، وتقتصر على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لمشروع وحدات حماية الشعب التوسعي.

— اتهم النظام السوري ومنظماتٌ حقوقية مجموعاتِ المعارضة المسلَّحة بارتكاب جرائم حربٍ ضد الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك القصف العشوائي والتهجير القسري. وتشير هذه المزاعم أساسًا إلى أحداثٍ جرت بين عامي 2013 و2016 في اللاذقية، وحماة، وحمص، ودمشق، وإدلب، والحسكة، والرقة. ولا توجد أدلة عملية كافية لإثبات وجود سياسة تطهيرٍ عرقيٍّ لدى المعارضة. ومع ذلك، يمكن إلقاء اللائمة على مجموعات المعارضة المسلَّحة بسبب فشلها في إرساء سيادة القانون، أو منع أعمال الإرهاب، أو تقديم الجناة إلى العدالة. وفي الواقع، بالرغم من رفض قوات المعارضة الرئيسية أعمال الإرهاب والتمييز، فإنَّها أخفقت في منع تطرُّف الأشخاص الذين انضموا لاحقًا إلى تنظيمي القاعدة وداعش.

مُقدِّمة

قال بشَّار الأسد في خطابٍ ألقاه في افتتاح مؤتمرٍ عقدته وزارة الخارجية والمغتربين السورية في ٢٠ أغسطس آب من العام الماضي ٢٠١٧: «صحيحٌ أنَّ سوريا فقدت شبابها وبنيتها التحتية، لكنَّها كسبت مجتمعًا أفضل صحةً وأكثر تجانسًا».[1] وبإجراء فحص تاريخيٍّ للصراع السوري، سيظهر أنَّ النظام السوري وحلفاءه هم المهندسون الرئيسيون للهندسة الديموغرافية الجارية في البلاد، لكنَّهم ليسوا الجناة الوحيدين. ففي الواقع، بينما يُشير النزوح المدني الجماعي الهائل من حلب[2] ودمشق[3] والمناطق الريفية المحيطة بحمص[4] بقوةٍ إلى تبنِّي النظام السوري سياسة تطهير عرقيٍّ، يمكننا أن نرى تكتيكاتٍ مماثلة استخدمها حزب الاتحاد الديمقراطي وتنظيم داعش وجماعات مسلَّحة متطرفة أخرى. ومن ثَمَّ، فمن المهم لأيِّ إدارة سورية مقبلة أن تدرك أهمية التغييرات الديموغرافية التي طرأت في سوريا في أثناء سنوات الحرب من أجل إعادة بناء التجانس الاجتماعي.

وبإجراء فحص تاريخيٍّ للصراع السوري، سيظهر أنَّ النظام السوري وحلفاءه هم المهندسون الرئيسيون للهندسة الديموغرافية الجارية في البلاد، لكنَّهم ليسوا الجناة الوحيدين

وجديرٌ بالذكر أنَّ الهندسة الديموغرافية كانت لها تبعاتٌ مهمَّة للغاية في السياق السوري. إذ سرعان ما تصاعدت المظاهرات السلمية المُطالِبة بتغيير النظام، وتحوَّلت إلى حربٍ أهلية فاقمت المظالم الطائفية والعرقية. وتُستَشعَر تلك الحساسية تجاه التغييرات الديموغرافية العرقية والدينية تحديدًا في الاستنكار المبكِّر للتطهير العرقي، مع أنَّ حوادث التهجير الجماعي لم تبدأ في الظهور إلَّا في المراحل اللاحقة من الحرب.

على الصعيد التاريخي، كانت سوريا تضمُّ مجتمعين مضطهدين فشلا في الاندماج الكامل في المجتمع الأكبر: وهما الأكراد والعلويون. وتُعَدُّ الهوية الكردية وطنيةً، ويرتبط بها الأكراد الآخرون في العراق وتركيا ارتباطًا شديدًا. وينطبق هذا تحديدًا على أكراد الجزيرة، الذين حرمتهم الدولة السورية من حقوقهم الثقافية ومارست تمييزًا قويًّا ضدهم. أمَّا الهوية العلوية، فهي طائفيةٌ ومتأثرةٌ في الأساس بالدولة السورية الحديثة وأسرة الأسد على وجه الخصوص.

على الصعيد التاريخي، كانت سوريا تضمُّ مجتمعين مضطهدين فشلا في الاندماج الكامل في المجتمع الأكبر: وهما الأكراد والعلويون

وعلى النقيض من ذلك، كانت الأقليات الدينية والطائفية الأخرى إمَّا صغيرةً جدًّا أوإمَّا متناثرة جغرافيًّا للغاية بما لا يكفي لتشكيل انتماءٍ جماعاتيٍّ قويٍّ. ومن ثَمَّ، فإمَّا أُدرِجوا ضمن تصنيف «المسلمين السُّنَّة» مثل التركمان والشيشان، أوإمَّا تحت تصنيف «العرب» مثل المسيحيين والإسماعيليين. ونتيجة لذلك، كانت الهوية السورية السائدة طوال القرن العشرين هويةً قومية عربية ذات طابع إسلاميٍّ نوعًا ما حتى لا تُنفِّر الأغلبية المسلمة السُّنية.

ومع أنَّ العرب السُّنَّة يشكلون أغلبيةً في البلاد، فإنَّ هويتهم أقلُّ تماسكًا وثباتًا من الهويات المتجانسة للمجتمعات الكردية والعلوية. بل إنَّ انتماءاتهم المحلية والإقليمية والسياسية والقبلية غالبًا ما تطغى على أصلهم العرقي وطائفتهم المشتركة. ومع ذلك، فإذا كانت ذكرى المظالم التاريخية جزءًا مهمًّا من الهوية الكردية، وإذا كان الخوف من الاضطهاد عاملًا غالبًا في تطوُّر الهوية العلوية؛ فإنَّ التطلُّعات إلى الوحدة والاندماج تُمثِّل العوامل المشتركة للهوية العربية السُّنية. وينعكس هذا الواقع تحديدًا في تأييدهم العروبة باعتبارها هويةً وطنية «شاملة» قادرة على لَمِّ شمل هوياتٍ طائفية ودينية أخرى.

تحاول هذه الدراسة لفت الانتباه إلى ظاهرة النزوح القسري في سوريا. ومع أنَّ التوصُّل إلى استنتاجاتٍ نهائية يُعَدُّ أمرًا صعبًا للغاية ومُبكِّرًا جدًّا، فمن الممكن تحديد الاتجاهات العامة في حدود البيانات المتاحة. ونأمل أن تُشجِّع النتائج التي نقدِّمها الأطرافَ المعنية على إجراء مزيدٍ من التحقيقات حول التغييرات الديموغرافية في سوريا وآثارها في مستقبل البلاد.

خلفية تاريخية

في أعقاب الحرب العالمية الأولى، قسَّمت فرنسا وبريطانيا العظمى الشرق الأدنى إلى دولٍ هشَّة ذات أبعادٍ جغرافية وديموغرافية غير متطابقة. وفي القرن التالي، مرَّت هذه الدول بثلاث مراحل؛ فأولًا: صارت «دولًا مُستعمَرة» تحت وصاية أجنبية إلى أن حصلت على الاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بوقتٍ قصير. ثم تحوَّلت إلى «دول ما بعد الاستقلال» تولَّت أدوارًا سيادية لمدةٍ قصيرة حتى بدأت الحرب الباردة، وأخيرًا أصبحت «دولًا استبدادية» ظهرت في إطار الانقلابات العسكرية في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي واستمرت حتى الربيع العربي[5]. وعلى عكس أجزاءٍ أخرى من العالم، لم تَنشُج هذه الدول من التطور الطبيعي للتاريخ، ولا تعبئةٍ شعبية، بل عبر هيكلٍ شُيِّد من أعلى إلى أسفل ظلَّ قائمًا ومستدامًا بفِعل سنواتٍ من حكم النخبة. وثَبُت أنَّ هذا الوضع مفيدٌ للقوى الاستعمارية؛ إذ مكَّنها من

التأثير عبر استغلال النزاعات والخلافات بين الطوائف، ثم ثَبُت لاحقًا أنَّه ضروريٌّ للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اللذين استخدماه لتمكين حلفائهما من الحكَّام المستبدين والوكلاء. بيد أنَّ هذه السياسات نجحت أساسًا في إبقاء تضاربٍ دائم في المصالح داخل المجتمعات المحلية، وفاقمت الاختلافات الهوياتية بينها.

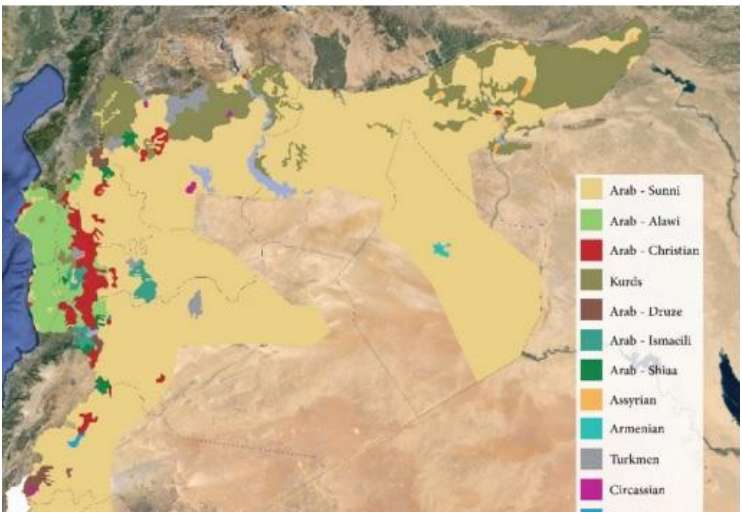

شكل ١: توزيع المجموعات العرقية والطائفية في جميع أنحاء سوريا ملاحظة: الألوان تُمثِّل المناطق التي تتركز فيها مجموعات مختلفة، وليس بالضرورة المناطق التي تُشكِّل فيها هذه المجموعات الأغلبية المطلقة[٦]

بعد الاستقلال، أيَّدت النخبة السورية مبدأ القومية العربية باعتباره غراءً لـ«الفسيفساء» السورية، وذلك بالجمع بين الأقليات الناطقة بالعربية والأغلبية السُنية. إذ ناصرت النخب السياسية والحركات السياسية الأنجح في الخمسينيات اعتبارَ سوريا جزءًا من أمَّةٍ عربية أكبر[٧]. ولم يكن حزب البعث استثناءً؛ إذ صُوِّر على أنَّه مشروعٌ قوميٌّ عربيٌّ يدعو إلى الوحدة والحرية والاشتراكية، ونجح في اجتذاب الأقليات والسُنة في المناطق الريفية الذين شعروا بتجاهلهم من جانب النخبة السياسية الحضرية التي حصرت المال والسُلطة في يد قلةٍ معينة[٨]. ومع ذلك، كان الكثيرون ينظُرون إلى استيلاء البعثيين على السلطة في عام ١٩٦٣ على أنَّه انقلابٌ ضمن سلسلة طويلة من الانقلابات. إذ لم ينتج النظام الجديد من تعبئةٍ شعبية، بل من خطةٍ تصورها حفنةٌ من الضباط العسكريين. وفي ظلِّ غياب مؤسساتٍ سياسية راسخة، استخدم قادة الانقلاب البعثيون الروابطَ الطائفية، والاستمالة الأيديولوجية، وقيادة القوات المسلحة لتعزيز سلطتهم.

وبالمثل، ففي ظلِّ حكم حافظ الأسد، أنشأ النظام هيكلَ سُلطةٍ مزدوجًا يتألَّف من نواةٍ داخلية غير رسمية، وهيكل حكومي خارجي رسمي. وكانت النواة الداخلية تتكون أساسًا من جهاز أمن الدولة، وكان هدفها الرئيسي هو التحكُّم في السياسة والاقتصاد والمجتمع في البلاد. وبينما سُمِح لأهل الريف السُنَّة وأفراد الطبقة الوسطى القديمة بالمشاركة في الحكم، فنادرًا ما كانوا يُشرَكون في النواة الداخلية، التي كانت مقصورةً في الأساس على أهل الأسد والمُقرَّبين منه. وقد صُمِّم هذا الهيكل لخلق مظهر من التوازن في المجتمع السوري، والحفاظ على شعورٍ بالتوافق بين نُخَب المجتمعات السورية.

ويؤكِّد هذا الهيكل حساسية الأسد تجاه مسألة الطائفة والعرق داخل المجتمع السوري. بيد أنَّه لم يحاول تعزيز هويةٍ وطنية أكثر شمولًا وتشجيعها، واختار الحفاظ على انتماءاتٍ طائفيةٍ وعِرقية. وفي الواقع، تمكَّن آل الأسد - عبر إبقاء النظام المجتمعي السوري مُجزَّأ- من ممارسة سيطرة أكبر على مختلف المجتمعات المحلية، متظاهرين بأنَّهم الحَكَم الفعلي بينها، ومؤلِّبين بعضها على بعض في تطبيقٍ تقليديٍّ لاستراتيجية «فرِّق تَسُد».

فإذا كانت ذكرى المظالم التاريخية جزءًا مهمًا من الهوية الكردية، وإذا كان الخوف من الاضطهاد عاملًا غالبًا في تطوُّر الهوية العلوية؛ فإنَّ التطلُّعات إلى الوحدة والاندماج تُمثِّل العوامل المشتركة للهوية العربية السُنية

وبعد سنواتٍ من التدخُّل الأجنبي في السياسة الداخلية السورية، شرع الأسد في زعزعة استقرار جيرانه المباشرين بينما أقام علاقاتٍ متداخلة معقَّدة مع القوى الإقليمية. واستخدم العرقية والطائفية مرةً أخرى لترسيخ نظامه داخل المنطقة. فعلى سبيل المثال، حافظت دمشق على علاقةٍ وثيقة مع حزب العمال الكردستاني؛ إذ استضافت زعيمه عبد الله أوجلان في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، ووفرت للحزب ملاذًا في سهل البقاع اللبناني الخاضع للسيطرة السورية حتى عام ١٩٩٨[٩]. ولم يكن دعم سوريا لحزب العمال الكردستاني أيديولوجيًا أو مبنيًا على مبادئ متبادلة؛ فالأكراد السوريون في هذه الأثناء كانوا مضطهدين ومحرومين من حقوقهم الثقافية. بل اختار الأسد دعم حزب العمال الكردستاني لأنَّ الأخير كان منخرطًا في تمردٍ مسلَّح ضد الدولة التركية، التي كانت قوةً إقليمية كان يُنظر إليها آنذاك على أنَّها تهديدٌ للتكتُّل الموالي للاتحاد السوفيتي الذي ارتبطت به سوريا. وبالمثل، تدخَّلت دمشق لمصلحة الموارنة في الحرب الأهلية اللبنانية في عام ١٩٧٦، لكنَّها انقلبت ضد أحد قادتهم، وهو ميشال عون، في عام ١٩٨٩، وشاركت بقوة في

وبالمثل، ففي ظلّ حكم حافظ الأسد، أنشأ النظام هيكلَ سُلطةٍ مزدوجًا يتألَّف من نواةٍ داخلية غير رسمية، وهيكل حكومي خارجي رسمي. وكانت النواة الداخلية تتكون أساسًا من جهاز أمن الدولة، وكان هدفها الرئيسي هو التحكُّم في السياسة والاقتصاد والمجتمع في البلاد

الإطاحة بالرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، بينما دعمت حزب الله المدعوم إيرانيًا، واستهدفت ميليشياتٍ لبنانية يسارية وبعض جماعات المقاومة الفلسطينية المُسلَّحة. ويمكن القول أنَّ الأسد كان يعتقد أنَّ هذا السلوك المارق قد يُشتِّت خصومه الإقليميين، ويجعل حكمه لا غنًى عنه بالنسبة إلى القوى الدولية المتنافسة على تحقيق الاستقرار الإقليمي.

جذور أزمة

لم ينتهج حافظ الأسد سياسة تغيير ديموغرافيٍّ قَطُّ، بل تلاعب بالمجموعات العرقية والطائفية السورية، مؤلِّبًا بعضها على بعض وعلى خصومه، ومنع تشكيل هوية وطنية متماسكة. بيد أنَّ السياسات التي قادها بشار الأسد بدَّدت الإحساس بالتوازن الذي أوجده والده، وبدأت الأزمة الديموغرافية تتشكَّل تدريجيًا بسبب العوامل التالية:

١- تحديث السلطوية: شجَّع بشار الأسد أقرباءه على التحوُّل من رجالٍ عسكريين إلى رجال أعمال. وشرع كذلك في عملية مصالحة مع سكان الحضر على حساب ارتباط النظام الرسمي بسكان الريف والجيش. وقد مزَّقت هذه السياسة دعامةً رئيسية من دعامات استقرار نظام الأسد.

٢- التحرير الاقتصادي: شهد الاقتصاد في ظلِّ حكم بشار الأسد عدَّة دوراتٍ من التحرير، مما عاد بنفعٍ أكبر على القطاع الخاص الذي حقَّق مكاسبَ متزايدة. وتركَّز نظامه الجديد على رجال الأعمال الذين خلقوا احتكارات في قطاعي الخدمات والصناعة. وصحيحٌ أن الاقتصاد السوري حقَّق معدَّل نمو سنويٍّ بمتوسط ٤,٧٪[١٠] بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١١، لكنَّ ذلك كان على حساب تفاوتٍ متزايد بين الأغنياء والفقراء. وظهر اقتصادٌ جديد قائم على الخدمات في الوقت الذي دمَّرت فيه المنافسة الأجنبية التصنيعَ الحِرَفي التقليدي[١١]. وبَسَط الرأسماليون المُقرَّبون من السلطة قبضتهم على الاقتصاد، بينما تعرَّضت قاعدة النظام الريفية السابقة لإبعادٍ متزايد.

٣- أزمة الجفاف في عام ٢٠٠٩: أدَّت هذه الأزمة إلى موجات هجرةٍ هائلة من المحافظات الشرقية الريفية إلى المحافظات الغربية الحضرية. وعلى المستوى الديموغرافي، أسفر ذلك عن انخفاضٍ في عدد السكان الآشوريين الذين فضَّلوا الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة، وزيادةٍ في عدد السكان الأكراد حول دمشق

وحلب. وأدى كذلك إلى انخفاض عدد السكان في منطقة الجزيرة الريفية، وظهور ظروفٍ اجتماعية واقتصادية غير مستقرة للأكراد النازحين داخليًا.

في نهاية المطاف، تفاقمت هذه الأزمات الديموغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية بسبب عوامل أخرى، وبلغت ذروتها في احتجاجات مارس/آذار من عام ٢٠١١. وتصاعدت هذه الاحتجاجات تدريجيًا حتى تحوَّلت إلى حربٍ مفتوحة مع تدخُّلاتٍ إقليمية ودولية مباشرة لمصلحة مجتمعاتٍ عرقية وطائفية مختلفة. إذ دعمت إيران وروسيا أقلياتٍ دينية، بينما ساعدت تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي السُنَّة، فيما درَّب الأميركيون الأكراد وزوَّدوهم بالأسلحة في مراحل لاحقةٍ من الحرب. ولا شكَّ أنَّ جميع الحروب تُسفر عن تغييرات ديموغرافية، بعضها يُعَدُّ نتائجَ طبيعية للقتال مثل الهجرة، وانخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة معدل الوفيات، وما إلى ذلك؛ بينما يُعَدُّ البعض الآخر نتيجةً لسياساتٍ ممنهجة تبنَّتها أطراف النزاع، من بينها التهجير القسري والإبادة الجماعية واستبدال السُكَّان. وستحاول بقية هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على هذه العوامل وتأثيرها في الشعب السوري.

التركيبة السكانية السورية بالأرقام

في عام ٢٠١٠، توقَّعت الأمم المتحدة وصول عدد سكان سوريا إلى ٢٢,٦ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠١٥ وفقًا لمعدل نمو سكانيٍّ جيد كان يبلغ آنذاك ٢,٥٪[١٢]. ولكن بعد ستة أعوام من الحرب المستمرة، انخفض معدل نمو السكان السوريين عن التوقعات بكثير، وبلغ نحو ٠,٣٪ فقط[١٣]. وتتمثَّل الأسباب المباشرة لهذا الانخفاض السكاني في معدلات الهجرة العالية وانخفاض معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات.

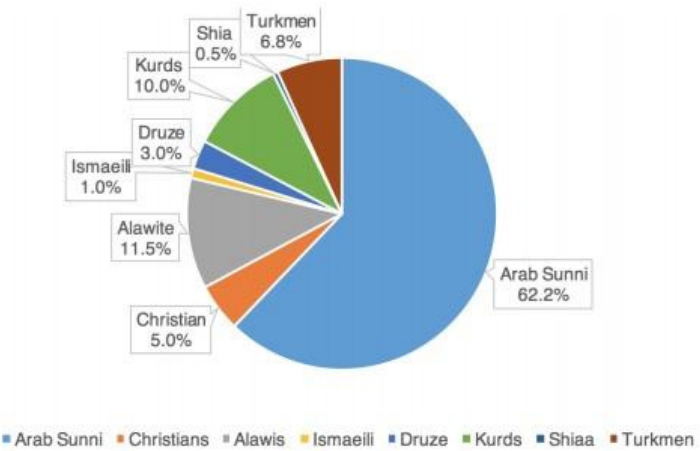

شكل ٢: التركيبة السكانية السورية في عام ٢٠١١[١٤].

ولا شكَّ أنَّ جميع الحروب تُسفر عن تغييرات ديموغرافية، بعضها يُعَدُّ نتائجَ طبيعية للقتال مثل الهجرة، وانخفاض معدلات الخصوبة، وزيادة معدل الوفيات، وما إلى ذلك؛ بينما يُعَدُّ البعض الآخر نتيجةً لسياساتٍ ممنهجة تبنَّتها أطراف النزاع، من بينها التهجير القسري والإبادة الجماعية واستبدال السكَّان

يوضِّح (شكل ٢) توزيع السكان في سوريا وفقًا للانتماءات العرقية والدينية قبل الربيع العربي. إذ كان المسلمون السُّنَّة (الذين يشملون العرب والتركمان والأكراد) يُشكِّلون ٧٩٪ من إجمالي السكان (بنسب ٦٢,٢٪ و٦,٨٪ و١٠٪ على التوالي)، يليهم العلويون الذين كانوا يشكلون ١١,٥٪. يُذكَر أنَّ البنك الدولي قدَّر عدد سكان سوريا بنحو ٢١ مليون نسمة في عام ٢٠١٠ [١٥].

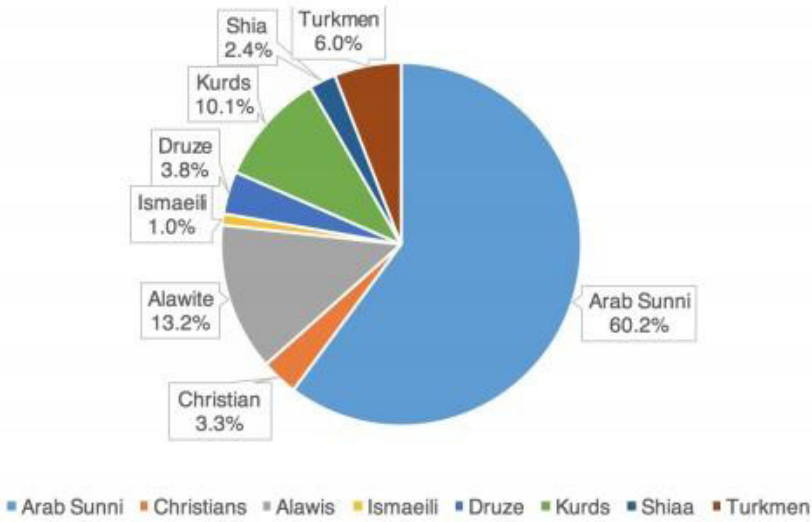

شكل ٣: التركيبة السكانية السورية في عام ٢٠١٦ [١٦].

على الجانب الآخر، يوضِّح (شكل ٣) التركيبة السكانية في سوريا بعد ٦ سنوات من الحرب. وتشير مقارنة إحصاءات الهجرة واللجوء مع معدلات الوفيات إلى انخفاض نسبة السكان العرب السُّنة من ٦٢,٢٪ إلى ٦٠,٢٪، وهو أمرٌ متوقَّع لأنَّ العرب السُّنَّة هم الأكثر تضررًا من الحرب (إذ يُبيِّن شكل ٤ أنَّ النسبة التي يُشكِّلها السُّنَّة من اللاجئين السوريين أكثر من النسبة التي تُشكِّلها أيُّ مجموعةٍ أخرى).

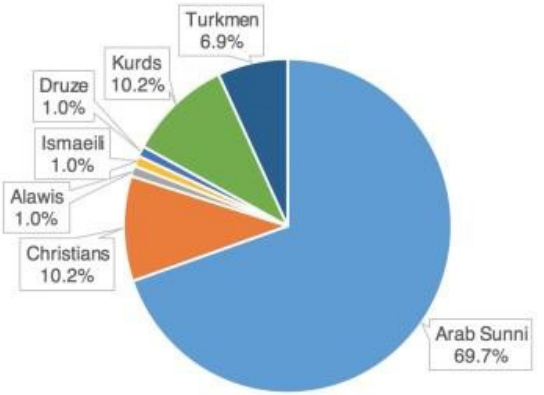

شكل ٤: نسبة كل طائفةٍ من إجمالي اللاجئين السوريين [١٧]

سجَّل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٥,٢ ملايين سوري حتى الآن[١٨]، لكنَّ هذا الرقم يقل عن عدد اللاجئين الفعلي بنسبة ٢٠٪ على الأقل. وفي الواقع، يُقدَّر عدد سكان سوريا في عام ٢٠١٧ بنحو ١٤ مليون نسمة، ويمكننا أن نستبعد منه ٤٥٦ ألف سوري قُتِلوا بسبب الحرب[١٩].

أسباب زيادة عدد العلويين والشيعة:

١- انخفاض معدلات الهجرة نسبيًا داخل المجتمع العلوي، الذي يشكِّل أقلَّ من ١٪ من إجمالي اللاجئين السوريين[٢٠].

٢- تزايد عدد السُّنَّة والعلويين الذين يتحولون إلى المذهب الشيعي[٢١]، وتوطين عائلات أفراد الميليشيات المؤيدة لإيران على طول الحدود السورية-اللبنانية[٢٢٢٣]. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى زيادة السكان الشيعة في سوريا من نحو ١٠٠ ألف في عام ٢٠١٠ إلى نحو ٣٥٠ ألف في عام ٢٠١٧.

٣- انخفاض معدلات نمو السكان السُّنَّة انخفاضًا كبيرًا بالمقارنة مع معدلات السكان غير السُّنة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة والوفيات لدى السكان السُّنَّة[٢٤].

تكشف الإحصاءات المتوفرة أنَّ معظم المجموعات العرقية والطائفية حافظت على نسبتها تقريبًا من إجمالي السكان السوريين، باستثناء الشيعة الذين تضاعف عددهم في البلاد أربعة مرات. ومع ذلك، فإن إجراء مزيدٍ من الفحص للبيانات يُظهر حدوث تحوُّلاتٍ ديموغرافية واسعة النطاق. وعلى الرغم من صعوبة الوصول إلى إحصاءات عن الأشخاص النازحين داخليًا، فإن البيانات المتوفرة تُظهر أنَّ عددهم يبلغ ٦,٥ مليون سوري[٢٥]. ويشمل هذا الرقم نحو مليوني نازحٍ من مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة إلى مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري (انظر: شكل ٥).

ملاحظاتٌ من منظورٍ كليٍّ

تستند البيانات المذكورة أعلاه إلى إحصاءاتٍ جُمِعَت ونُشِرَت من جانب مصادر متعدِّدة، من بينها الأمم المتحدة ووكالاتها، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، والبنك الدولي، وتقارير محلية. وصحيحٌ أنَّ من الصعب الوصول إلى ملاحظاتٍ قاطعة قبل إجراء بحث ميدانيٍّ متعمِّق، لكن نظرًا إلى أنَّ الوصول إلى المناطق الأكثر تضررًا ما زال مقيدًا لأسباب أمنية مختلفة؛ فقد اعتمدت هذه الورقة على المعلومات المتوفرة لتتمكَّن من التوصُّل إلى الاستنتاجات الأولية التالية:

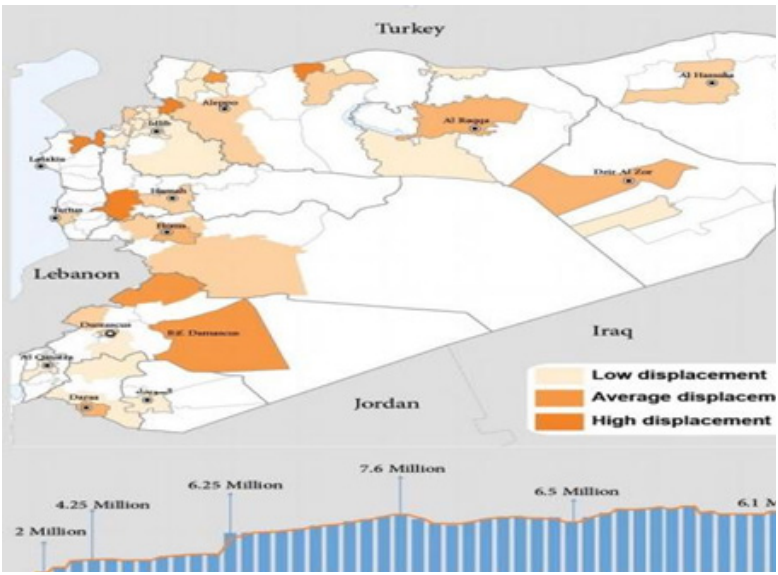

يوضِّح (شكل ٥) يوضِّح معدلات النزوح في المناطق السورية في أثناء سنوات الحرب (المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)

المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة هي الأكثر تضرُّرًا: شهدت المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات السُنِّية المعارضة أكبر معدلات النزوح للأسباب التالية:

١- القصف الجوي والعنف اللذان مارسهما النظام السوري وحلفاؤه.
٢- تكتيكات الحصار التي استخدمتها قوات النظام ضد المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.
٣- الركود الاقتصادي وفقدان سُبل كسب الرزق في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة.
٤- غياب الخدمات العامة الأساسية مثل الصحة والتعليم والطاقة.
٥- عجز الأمم المتحدة عن تقديم مساعداتٍ فعَّالة للسكان المحاصرين.
٦- ارتفاع مستويات انعدام الأمن وازدياد الخلافات بين قوات المعارضة المحلية.

خيارات إعادة التوطين: توضِّح بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين[٣٦] وجود ميلٍ واضح بين المدنيين للانتقال إلى مناطق آمنة حيث يعيش أقرباؤهم. وتُظهِر كذلك أنَّ الفصيل أو المجتمع الذي يسيطر على منطقة إعادة التوطين لا يؤثر في اختيارات الأشخاص النازحين داخليًا. فعلى سبيل المثال، استقطبت المناطق الواقعة تحت سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي أكرادًا وسكانًا عَرَبًا أصليين على حدٍّ سواء، واستقرَّ بعض السكان النازحين من المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة في مدنٍ خاضعة لسيطرة النظام في أثناء فرارهم من المواجهات العسكرية العنيفة.

تعيش الأقليات في مناطق واقعة تحت سيطرة النظام: يُدرِك الأسد أنَّ قاعدته العلوية ما زالت أقليةً على الرغم من زيادة معدلات الهجرة بين السُنَّة.؛ لذا فقد عمل على إبقاء مناطق المسيحيين والعلويين والدروز والإسماعيليين تحت سيطرته. إذ تشير دراساتٌ[٣٧] إلى أنَّ الأقليات الطائفية تُشكِّل ٤١٪ من سكان المناطق الواقعة تحت سيطرة الأسد (بواقع ٢٦٪ علويون و٥٪ مسيحيون و٤٪ دروز و٣٪ شيعة و٢٪ إسماعيليون). وقد أسهم نزوح الأقليات العرقية والدينية من المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة إلى أراضي النظام، إسهامًا كبيرًا في هذه الظاهرة.

شارك النظام السوري في إحداث تغييراتٍ ديموغرافية: اضطُر النظام السوري إلى طرد ملايين العرب السُنَّة من أجل قلب الموازين لمصلحة قاعدته الاجتماعية. وبالفعل، اعتمد استراتيجيةً لتطهير المناطق الحيوية من السكان المؤيدين للمعارضة.

ولعل أبرز الأمثلة على تلك السياسة تتجلّى في إجلاء جماعات المعارضة المسلحة من مناطق في ريف دمشق مثل خان الشيح[٢٨] وداريا[٢٩] والتل[٣٠] والمعضمية[٣١] (انظر: شكل ٦).

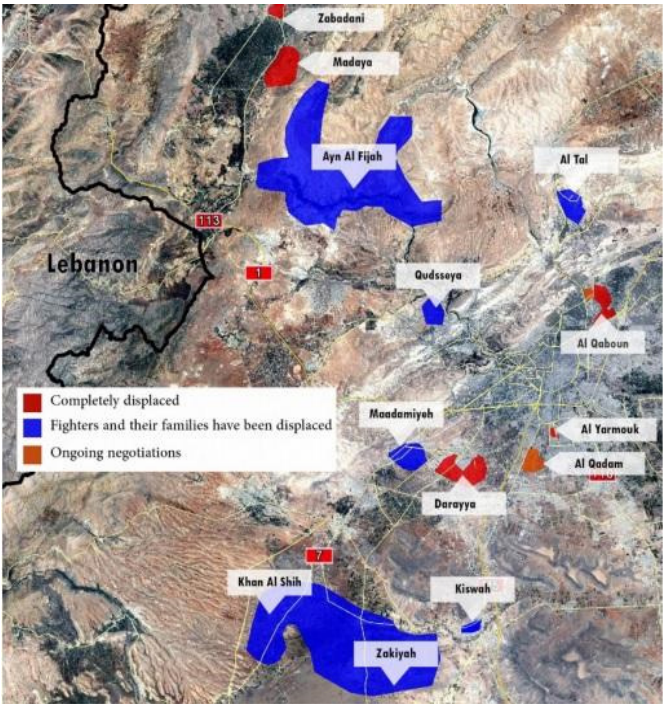

شكل ٦: حملات التطهير التي شنَّها النظام في ريف دمشق

ومع أنَّ العديد من اللاجئين والنازحين داخليًا سيريدون العودة إلى ديارهم فور إقامة السلام، فلن يكونوا قادرين على ذلك بسبب طائفتهم أو أصلهم العرقي أو انتمائهم السياسي. وستصبح إعادة توطين النازحين مشكلةً استراتيجية لجميع الأطراف الفاعلة المحلية. فضلًا عن أنَّ التنوع الطائفي يختفي في العديد من مناطق البلاد، وترسم عملية المُجانسة الإقليمية هذه حدودًا داخلية.

تكشف الإحصاءات المتوفرة أنَّ معظم المجموعات العرقية والطائفية حافظت على نسبتها تقريبًا من إجمالي السكان السوريين، باستثناء الشيعة الذين تضاعف عددهم في البلاد أربعة مرات. ومع ذلك، فإن إجراء مزيدٍ من الفحص للبيانات يُظهر حدوث تحوُّلاتٍ ديموغرافية واسعة النطاق

تغييرات ديموغرافية سبَّبها النظام السوري

عندما بدأت الانتفاضة السورية أولًا في المناطق ذات الأغلبية السُنية، لم تكن تتسم بطابعٍ أيديولوجيٍّ محدَّد. إذ تبنَّي المتظاهرون بالإجماع آنذاك شعاراتٍ وهتافاتٍ تطالب بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وكانت هذه الهتافات وسيلةً سلميةً لتحقيق مطالبهم. وقد حصل هذا الحراك الذي كان غير منظَّم لكنَّه كان متزايدًا بسرعةٍ مذهلة، على التعاطف والدعم محليًا وإقليميًا ودوليًا. وأدرك النظام السوري آنذاك أنَّ الحركة الثورية تلحق الضرر بشرعيته؛ لذا فقد سبَّق بإثارة انقسامٍ بين الأغلبية السُنية وبقية طوائف البلاد عن طريق خلق تهديد وجوديٍّ لحشد الأقليات غير السُنية وراءه. وكان الأسد يأمل في أن تُمكِّنه هذه الاستراتيجية من التظاهر بأنَّه حامي الأقليات، والأهم من ذلك، تحدِّي مصداقية الثورة على الصعيد المحلي. كان حجر الزاوية في هذه الاستراتيجية هو تهيئة بيئةٍ مناسبة للحرب الأهلية. ومن ثَمَّ، استخدم النظام تكتيك الفصل العنصري لتنفيذ استراتيجية «فرِّق تسُد». ونستعرض هنا الخطوات التي تمكَّن بها الأسد من تحقيق ذلك:

١- المرحلة الأولى: «العقاب الجماعي»: في هذه المرحلة، أطلق النظام العديد من الحملات الأمنية والعسكرية بهدف السيطرة على المدن التي شهدت مظاهرات واحتجاجات كبيرة، مثل جسر الشغور وبانياس. ونفذت قوات النظام السوري عشرات المجازر[٣٢] ضد المدنيين بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١١ بهدف دفع المعارضة إلى تبنِّي المقاومة العسكرية.

٢- المرحلة الثانية: «التطهير العرقي والطائفي»: ردًا على تكتيكات النظام في المرحلة الأولى، لجأت المعارضة تدريجيًا إلى الأعمال العسكرية على حساب الوسائل السلمية. وبحلول نهاية عام ٢٠١١، كانت أجزاء كبيرة من البلاد تحت سيطرة جماعاتٍ مسلَّحة محلية، وكانت هناك مواجهاتٌ تندلع باستمرار بينها وبين قوات الأمن. وأخيرًا، أصبحت لدى النظام أسبابٌ كافية لتبرير التطهير العرقي والطائفي للمناطق الاستراتيجية من «الإرهابيين». وبدأ النظام استراتيجيته التطهيرية في محافظة حمص، مُهجِّرًا السكان المحليين من مناطق بابا عمرو وباب السباع والخالدية وعشيرة وكرم الزيتون والرفاعي والبياضة والسبيل ووادي العرب وجوبر والسلطانية[٣٣].

٣- المرحلة الثالثة: «سوريا المفيدة»: بحلول بداية عام ٢٠١٣، كان النظام يدعم علنًا تكتيك تهجير المدنيين القسري من أجل حماية «سوريا المفيدة» مع هدفين رئيسيين:

- توطيد سيطرة النظام على المنطقة الواقعة بين دمشق وساحل البحر المتوسط، اللذين يُمثّلان مركزي القوة السياسية في البلاد.

- والحفاظ على معقل حزب الله في لبنان بإقامة منطقةٍ عازلة على طول الحدود اللبنانية السورية لحمايته من أيّ تأثير سلبي محتمل من جرّاء الصراع السوري.

٤- المرحلة الرابعة: «التدخل الروسي»: تدخَّل حزب الله والمليشيات المدعومة إيرانيًّا لإنقاذ الأسد من فقدان السلطة، لكنهم لم يتمكَّنوا من منع المعارضة من التقدُّم في إدلب ودرعا. ومن ناحيةٍ أخرى، فقد مكَّن التدخل الروسي الذي بدأ في سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٥ الأسدَ من هزيمة المعارضة في مناطق استراتيجية رئيسية، لا سيما في حلب وريف دمشق. وفي نهاية المطاف، فإن الهيمنة الروسية في مجال القوة الجوية والتطبيق الممنهج للحصارات، وحصار المساعدات الإنسانية، والاستخدام العشوائي للبراميل المتفجرة، والقنابل الفراغية والعنقودية والفسفورية ضد المدنيين – قد دفعت الجماعات المسلحة المُعارِضة إلى التفاوض على اتفاقيات «إجلاء» مع النظام برعاية الأمم المتحدة. واتسمت هذه المرحلة بإجلاء مئات الآلاف من المدنيين إلى محافظة إدلب على النحو التالي:

■ جرى إجلاء ٦٥ ألف مدني من شرق حلب في ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠١٦[٣٤].

■ ذكرت تقارير أنَّه جرى إجلاء ٣٠٠ ألف مدني من دمشق وضواحيها من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧: بواقع ٤٥ ألفًا من المعضمية[٣٥]، و٤٠ ألفًا من قدسيا والهامة[٣٦]، و٥٧٠٠ من داريا[٣٧]، و٥٥ ألفًا من الزبداني ووادي بردى[٣٨]، و٦٠ ألفًا من التل[٣٩]، و١٣ ألفًا من خان الشيخ [٤٠]، و٣٠ ألفًا من برزة [٤١]، و١٠ آلاف من القابون[٤٢].

وفي عام ٢٠١٧ وحده، جرى إجلاء ٤٠ ألف مدني آخر من حمص[٤٣].

تكتيكات وأدوات

استغلَّ النظام السوري والقوات الموالية له وسائلَ سياسية وعسكرية واقتصادية وإدارية لإجبار المدنيين على مغادرة مدنهم، من بينها:

١- المجازر: ارتكب النظام السوري والقوات الموالية له عددًا من المجازر الطائفية لترويع المدنيين وإجبارهم على الفرار من منازلهم، مثل: مجزرة الحولة (التي وقعت في ٢٥ مايو/أيار ٢٠١٢)[٤٤]، ومجزرة القبير (٦ مايو/أيار ٢٠١٢)[٤٥]، ومجزرة البيضًا ورأس النبع (٢ مايو/أيار ٢٠١٣)[٤٦] ، ومجزرة داريا (٢٧ أغسطس/آب ٢٠١٢)[٤٧].

٢- القصف الجوي: استخدم النظام قواته الجوية لتدمير البنية الأساسية المتمثلة في المستشفيات والمخابز والمدارس[٤٨] تدميرًا ممنهجًا لإجبار السكان على الخروج من مناطق استراتيجية. ويُظهر بحثٌ أجراه المجلس المحلي لمحافظة حمص بعنوان «مؤشر التهجير في حي الوعر - حمص»[٤٩] العلاقةَ بين القصف الجوي ونزوح السكان من الحي.

٣- القيود الأمنية: فرض جهاز الأمن التابع للنظام قيودًا محددة في بلداتٍ استراتيجية موالية للمعارضة. وشملت هذه القيود تقييد حرية التنقل داخل هذه المناطق وخارجها، وإجراء عمليات اعتقال تعسفية ضد رجالها وشبابها[٥٠]؛ مما أجبر السكان المحليين على المغادرة خوفًا من التعرُّض لمزيدٍ من الانتقام.

٤- حصار المدن الواقعة تحت سيطرة المعارضة: تُظهِر تحليلاتٌ أنَّ غالبية المناطق التي هجرها سكانها تعرَّضت لفترات طويلة من الحصار، ومن بينها داريا والمعضمية والمدينة القديمة في حمص والزبداني ومضايا[٥١] ومناطق أخرى. وتوضِّح الدراسة المذكورة أعلاه بعنوان «مؤشر التهجير في حي الوعر - حمص»[٥٢]، أنَّ عدد سكان الحي كان يتراجع بعد كل مرةٍ شهدت رفع الحصار عن الحي مؤقتًا.

٥- تغييرات المِلكية وإعادة الإعمار: كانت الحرب فرصةً كبيرة للنظام من أجل تسريع الإجلاء القسري من الأحياء الاستراتيجية الرئيسية عبر خططٍ عمرانية جديدة. إذ سمحت هذه الخطط - في المقام الأول - للدولة بمنح حلفائها والموالين لها ملكية العديد من الأراضي في عدَّة مناطق، من بينها منطقة بساتين الرازي في منطقة المزة بدمشق[٥٣] (المرسوم التشريعي رقم ٦٦ بتاريخ ١٨ سبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٢)، ومناطق بابا عمرو والسلطانية وجوبر في حمص (المرسوم التشريعي رقم ٥ لسنة ١٩٨٢ بصيغته المُعدَّلة).

٦- اتفاقيات الإجلاء: يمكن تعريف هذه الاتفاقيات على أنَّها عملياتٌ تفاوضية ذات بُعْد ديموغرافيٍّ تجري بين ممثلي النظام وجماعات المعارضة المحلية المسلحة، إمَّا عبر الأمم المتحدة أوإمَّا عبر أطراف ثالثة أخرى. ووفقًا للبيانات المتاحة[٥٤]، فقد أجرى النظام السوري والقوات الموالية له عملياتِ تهجيرٍ جزئية أو كُلِّية لسكان ١٣٦ منطقة، من بينها ١١١ مدينةً ذات أغلبية سنية عربية و ٢٦ بلدة تركمانية[٥٥]. ويوضِّح (شكل ٧) توزيع المناطق التي تعرَّض سكانها للتهجير في جميع أنحاء البلاد منذ عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧.

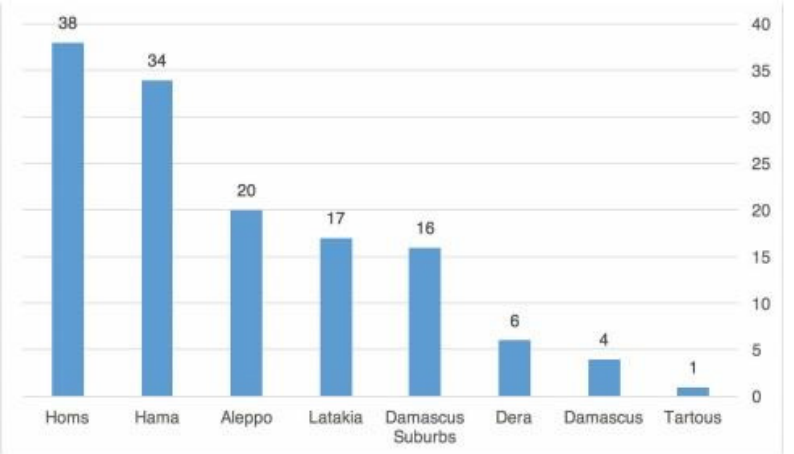

شكل ٧: عدد المناطق والمدن التي تعرَّض سكانها للتهجير في كل محافظة[٥٦]

تغييراتٌ ديموغرافية سبَّبها تنظيم داعش

ورث تنظيم داعش نزعاتِه الطائفية العنيفة الحادَّة من تنظيم القاعدة في العراق. بيد أنَّ داعش أجرى مزيدًا من التطوير على عقيدة الهيمنة (أو التغلُّب) الخاصة بتنظيم القاعدة، وأعلن قيام خلافة لتبرير احتكاره الموارد البشرية والمالية المتاحة. وعلى عكس داعش، لا يسعى تنظيم القاعدة بالضرورة إلى السيطرة على الأراضي، بل يُعَدُّ أكثر ميلًا إلى تشكيل تحالفاتٍ مع مجموعات متمرِّدة أخرى. فعلى سبيل المثال، تحالف تنظيم القاعدة مع حركة طالبان في أفغانستان، ومع جماعاتٍ إسلامية وجهادية مُسلَّحة في سوريا.

ومع أنَّ العديد من اللاجئين والنازحين داخليًا سيريدون العودة إلى ديارهم فور إقامة السلام، فلن يكونوا قادرين على ذلك بسبب طائفتهم أو أصلهم العرقي أو انتمائهم السياسي. وستصبح إعادة توطين النازحين مشكلةً استراتيجية لجميع الأطراف الفاعلة المحلية

أمَّا على الناحية الأخرى، فقد تبنَّى داعش سلوكًا شبه دولتي في إدارة علاقاته مع الجماعات المُتمرِّدة والمُعارِضة الأخرى؛ فهو لا يتسامح مع المنافسة ولا يقبل أيَّ شكل من أشكال التعاون باستثناء التبعية. ولا يقتصر هذا السلوك على التعامل مع الجماعات والتنظيمات المُسلَّحة، بل يمتدُّ إلى التعامل مع السكان المحليين كذلك. ومن ثَمَّ، ففي «دولةِ» يحصل فيها المسلمون السُّنَّة فقط على حقوق المواطنة، تتعرَّض جميع الطوائف الأخرى لمستوياتٍ مختلفة من التمييز. وذكرت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا[٥٧] أنَّ «قادة تنظيم داعش تعمَّدوا ارتكاب جرائم حربٍ

وجرائـم ضـد الإنسـانية بِنِيَّـةٍ واضحـة تتمثَّـل فـي مهاجمـة أُنـاسٍ يعرفـون أنَّهـم مدنيـون أو عاجـزون عـن القتـال».

وقد تُرجِم نهج «بناء الدولة» الذي تبنَّاه داعش إلى السياسات التالية:

١- التعامـل مـع الأشـخاص غيـر السُّـنَّة وغيـر المسـلمين علـى أنَّهـم أجانـب، وفـرض ضرائب إضافيـة عليهـم وتقييـد حركتهـم ومصـادرة ممتلكاتهـم وحرمانهـم مـن ممارسـة طقـوس أديانهـم فـي الأماكـن العامـة وترحيلهـم.
٢- اعتبـار جميـع الجماعـات أو التنظيمـات المسـلحة غيـر التابعـة لـه معارضيـن يجـب سـحقهم وإبادتهـم تمامًـا.

٣- معاملـة الأفـراد غيـر الملتزميـن بطاعتـه مثـل الناشـطين الذيـن يعملـون لحسـاب منظمـاتٍ دوليـة غيـر حكوميـة أو يتعاونـون معها، علـى أنَّهم عمـلاء أجانب أو جواسـيس[٥٨].

وأدرك النظام السوري آنذاك أنَّ الحركة الثورية تلحق الضرر بشرعيته؛ لذا فقد سبَّق بإثارة انقسامٍ بين الأغلبية السُّنية وبقية طوائف البلاد عن طريق خلق تهديد وجوديٍّ لحشد الأقليات غير السُّنية وراءه

وعلـى عكـس مـا حـدث فـي العـراق، كانـت الأقليـات الطائفيـة والدينيـة قـد فـرَّت بالفعـل مـن مناطـق شـرق سـوريا قبـل وصـول داعـش. وبذلـك، حـوَّل التنظيـم الإرهابـي تركيـزه إلـى إخضـاع السـكان السُّـنَّة فـي هـذه المناطـق، سـواءٌ العـرب أو الأكـراد، مُعرِّضًـا إيَّاهـم لتكتيـكات ترهيـبٍ وحشـيٍّ[٥٩]. وبالفعـل، ركَّـزت «الخلافـة» جهودهـا علـى القضـاء علـى أيِّ مصـدرٍ للتمـرُّد المسـتقبلي داخـل جمهورهـا المزعـوم. وبـدأ التنظيـم أولًا بالجماعـات المسـلحة العربيـة السُّـنية وأنصارهـا المحلييـن، معتبـرًا إيَّاهـم مرتديـن. ووردت تقاريـر عـن وقـوع مذابـح فـي الشـحيل وأبـو همـام وبلـدة الشـعيطات[٦٠] فـي ريـف ديـر الـزور[٦١]. وبعـد القضـاء علـى المقاومـة و«المرتديـن»، حـوَّل تنظيـم داعـش تركيـزه إلـى توسـيع خلافتـه. وفـي ظـلِّ حماسـته المتجـدِّدة للغـزو، كان السـكان المحليـون فـي المناطـق الواقعـة علـى حافـة أراضـي التنظيـم هـم الأشـد معانـاةً. إذ تعـرَّض السـكان الأكـراد وغيرهـم مـن السـكان الأصلييـن فـي جنـوب الحسـكة وشـمال الرقـة وشـمال شـرق حلـب، لجميـع أنـواع جرائـم الحـرب المروعـة.

سِجِلُّ ممارسات تنظيم داعش

ازدادت التوترات العرقية بين العرب والأكراد بعد الاشتباكات التي وقعت في مدينة رأس العين بين جبهة النصرة ووحدات حماية الشعب الكردية في أوائل عام ٢٠١٣[٦٢]، لكنَّ حملة داعش في مدينة عين العرب أو كوباني[٦٣] شكَّلت علامةً بارزةً في تاريخ العلاقات العربية الكردية في سوريا. ووردت تقارير متكرِّرة عن حوادث نزوح قسريٍّ وترحيل، نستعرض هنا أبرزها:

١- تل براك - الحسكة: يُشكِّل تل براك رابطًا استراتيجيًا بين مدينتي الحسكة والقامشلي، وقد شهد اشتباكاتٍ عنيفة بين داعش ووحدات حماية الشعب في عام ٢٠١٥[٦٤]. وشجب ناشطون حقوقيون عمليات الترحيل التي أجراها تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب للسُكَّان العرب والأكراد المحليين وسط هذه الاشتباكات.

٢- الرقة:

■ تل أبيض - يوليو/تموز وأغسطس/آب من عام ٢٠١٣: اتهم ناشطون تنظيم داعش، وكتيبة غرباء الشام، ومقاتلي جماعة أحرار الشام المحليين - بترحيل مدنيين أكراد من مناطق سوسك ويارقوي وكري سور وعبدي كوي وقزعلي وملوح القمر وتل فندر[٦٥] إلى كوباني والمناطق الريفية المحيطة بها.

■ مدينة الرقة - يونيو/حزيران من عام ٢٠١٥: أصدر تنظيم داعش مذكرةً[٦٦] لإجبار جميع الأكراد على إخلاء المدينة بتهمة دعم التحالف الدولي ووحدات حماية الشعب، وأمهلهم يومًا واحدًا للمغادرة.

٣- حلب:

■ ريف جرابلس - يوليو/تموز من عام ٢٠١٤: أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأنَّ تنظيم داعش أحرق منازل مدنيين ونهب منازلَ أخرى واستولى عليها في قرى عفدكه وأبي صرة وكورك وجل أوغلي والجبنة[٦٧]، مما دفع ٢١٠٠ عائلةٍ إلى الفرار نحو كوباني والحدود السورية التركية.

■ ريف الباب - أغسطس/آب من عام ٢٠١٥: ذكر ناشطون حقوقيون محليون ترحيل مئات المدنيين الأكراد ومصادرة ممتلكاتهم في قرى شدود وقبَّة شيح والشيخ جراح وتل بطال وقعركلبين وبليخة وتل جرجي وشاوى والكعيبة[٦٨]، مما أسفر عن موجات نزوحٍ جديدة نحو عفرين وكوباني.

لا تُميِّز أدبيات داعش بين الناس على أساس الانتماء الإثني أو العرقي، بل على أساس

استخدم النظام قواته الجوية لتدمير البنية الأساسية المتمثلة في المستشفيات والمخابز والمدارس تدميرًا ممنهجًا لإجبار السكان على الخروج من مناطق استراتيجية

الديـن والـولاء للخلافـة. وبالفعـل، يوظِّـف التنظيـم لديـه أشـخاصًا مـن مختلـف الأعـراق والجنسـيات، بمـا فـي ذلـك الأكـراد؛ لكـنَّ القتـال بيـن داعـش ووحـدات حمايـة الشـعب فـي سـوريا، والبيشـمركة فـي العـراق أدَّى إلـى تطويـر سياسـةٍ داعشـية محـدَّدة تجـاه الأكـراد، لا سـيما بعـد تدخُّـل التحالـف الدولـي.

تغييرات ديموغرافية سبَّبها حزب الاتحاد الديمقراطي

يسـيطر حـزب الاتحـاد الديمقراطـي حاليًـا علـى منطقـةٍ يتـراوح عـدد سُـكَّانها بيـن ٢٫٥ و٣ ملاييـن شـخص، ولكـنَّ ٦٠٪ منهـم فقـط ذوو أصـلٍ كـرديٍّ[٦٩]. وعلـى الصعيـد التاريخـي، كان السـكان الأكـراد السـوريّون متركّزيـن فـي محافظـات الحسـكة وحلـب ومناطـق حضريـة أخـرى مثـل دمشـق وحلـب. وصحيـحٌ أنَّ السـكان الأكـراد لا يُشـكِّلون أغلبيـةً فـي أيٍّ مـن المحافظـات السـورية، لكـنَّ الأكـراد يُمثِّلـون أغلبيـةً واضحـة فـي منطقـة عفريـن فـي محافظـة حلـب ومناطـق المالكيـة وعامـودا والقحطانيـة والدرباسـية فـي محافظـة الحسـكة[٧٠]. وعـلاوة علـى ذلـك، وطَّـد السـكان الأكـراد وجودهـم فـي منطقـة كوبانـي بمحافظـة حلـب ومنطقتـي رأس العيـن والقامشـلي بمحافظـة الحسـكة[٧١].

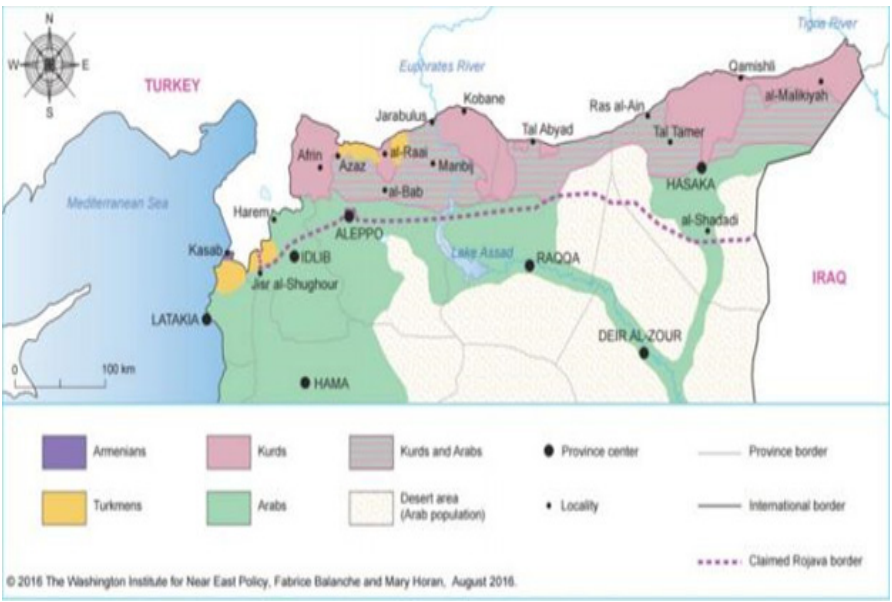

شكل ٨: التقسيمات العرقية في منطقة «غرب كردستان الخاضعة لإدارة كردية ذاتية في شمال سوريا» (المصدر: معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)[٧٢].

كانت الحرب فرصةً كبيرة للنظام من أجل تسريع الإجلاء القسري من الأحياء الاستراتيجية الرئيسية عبر خططٍ عمرانية جديدة. إذ سمحت هذه الخطط - في المقام الأول - للدولة بمنح حلفائها والموالين لها ملكية العديد من الأراضي في عدَّة مناطق

أطلق حزب الاتحاد الديمقراطي على أراضٍ كردية في سوريا اسم روج آفا أو غرب كردستان، وتشمل هذه المنطقة محافظة الحسكة، وشمال محافظة الرقة، وشمال محافظة حلب، وتمثِّل نحو ٢٥ ٪ من إجمالي أراضي سوريا (انظر: شكل ٨). تتكون منطقة غرب كردستان من ثلاث أقاليم تُمثِّل وحداتٍ إدارية: الجزيرة في الشرق، وعفرين في الغرب، و كوباني في المنتصف. وتبلغ المسافة بين إقليمي عفرين وكوباني ١٤٠ كيلومترًا، بينما تبلغ المسافة بين كوباني والجزيرة ١٦٠ كيلومترًا. وهناك مجموعاتٌ عرقية كبيرة غير كُردية تسكن الأراضي الواقعة بين هذه الأقاليم، لا سيما داخل إقليم الجزيرة. ويُشكِّل الأكراد في إقليمي الجزيرة وكوباني أغلبيةً ضئيلة؛ إذ تتجاوز نسبتهم ٥٠٪ بقليل. أمَّا في إقليم عفرين، فجميع السكان أكراد تقريبًا، لكنَّ حزب الاتحاد الديمقراطي يعتزم ضمَّ مناطق تل رفعت ومنغ وشمال منبج إلى هذا الإقليم، مما سيُخفِّض نسبة السكان الأكراد فيه إلى الثلثين.

وفي الواقع، لا تدعم التركيبة الديموغرافية الكردية طموحات حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، بل يتمثل مُحرِّك هذه الطموحات في تصميم الحزب على ربط الأقاليم الثلاثة التابعة له. ومن ثَمَّ، اضطَّر حزب الاتحاد الديمقراطي إلى دمج سكانٍ غير أكراد في أثناء توسُّعه. ففي منبج على سبيل المثال، يمثل الأكراد أقلَّ من ربع السكان[٧٣]. ومع ذلك، فإن قادة الحزب يعتقدون أنَّ هناك جهودًا متنوعة يمكن أن تساعد في جلب جزءٍ كبير من السكان تحت لوائهم.

فمن جهةٍ، يحاولون مساومة الجماعات العرقية غير الكردية عن طريق الفوز بدعمهم في مقابل توفير الأمن والاستقرار وأوجه الحُكم الأساسية، وعن طريق إدماجهم إدماجًا رمزيًا في بعض وظائف الإدارة الذاتية. فعلى سبيل المثال، تريد العديد من القبائل العربية القضاء على منافسيها تحت التظاهر الزائف بمكافحة الإرهاب. ولعلَّ حميدي دهام الجربا شيخ قبيلة الشمر العربية هو أبرز مثالٍ على هذا النوع من الاندماج؛ فهو لا يشارك في رئاسة حكومة الإدارة الذاتية فقط، بل يرأس أيضًا قوات الصناديد، التي تُمثِّل جزءًا من تحالف قوات سوريا الديمقراطية[٧٤].

ورث تنظيم داعش نزعاته الطائفية العنيفة الحادَّة من تنظيم القاعدة في العراق. بيد أنَّ داعش أجرى مزيدًا من التطوير على عقيدة الهيمنة (أو التغلُّب) الخاصة بتنظيم القاعدة، وأعلن قيام خلافة لتبرير احتكاره الموارد البشرية والمالية المتاحة

مـن ناحيـةٍ أخـرى، فعندمـا يواجـه حـزب الاتحـاد الديمقراطـي مقاومـةً، يميـل إلـى إجـراء تطهيـر عرقـيٍّ علـى نطـاقٍ صغيـر. ويُذكَـر أنَّ صالـح مسـلم- رئيـس حـزب الاتحـاد الديمقراطـي- أعلـن سـابقًا نيَّتَـه إجـراء حمـلاتٍ كهـذه ضـد العـرب. إذ قـال فـي لقـاءٍ مـع قنـاة Sterk TV التلفزيونيـة الكرديـة: «يومًـا مـا، سـيجب طـرد العـرب الذيـن جُلِبـوا إلـى المناطـق الكرديـة»[٧٥].وتُقـدِّر منظمـاتٌ حقوقيـة غيـر حكوميـة محليـة ودوليـة[٧٦]عـددَ القرويـين العـرب الذيـن هُجِّـروا قسـرًا مـن محافظتـي الحسـكة والرقـة حتـى الآن بـالآلاف.

شكل ٩: بلداتٌ أجرى حزب الاتحاد الديمقراطي حملات تطهير عرقيٍّ ضد سُكَّانها (المصدر: مدونة نُصح)

سِجِلُّ ممارسات حزب الاتحاد الديمقراطي

وفقًا لمنظمـة العفـو الدوليـة[٧٧]والشـبكة السـورية لحقـوق الإنسـان[٧٨]، فقـد أجـرت وحـدات حمايـة الشـعب حملـة تطهيـر عرقـيٍّ علـى نطـاقٍ صغيـر فـي مناطـق ريفيـة بمدينتـي تـل أبيـض وتـل حميـس، وقُـرى عبـدي كـوي والمُغـات وسـلوك ورنيـن والحصويـة الكبيـرة والحصويـة الصغيـرة وأم كبيـر وأم كهيـف والناعـم والحنـوة الكبيـرة والحنـوة الصغيـرة والفسـطاط والخولـة وتـل الشـوك والحسـينية وعـكاظ وجزعـة والعشـرة والبكاريـة والهلاليـة وتـل مجـدل والأغبيـش (انظـر: شـكل ٩). وتعـرَّض السـكان الأصليُّـون العـرب والتركمـان فـي هـذه المناطـق لـ:

١- اعتقالات تعسفية واحتجاز غير قانوني: إذ وثّقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقال تعسفيٍّ وسوء معاملة ومحاكمات جائرة لمعتقلين محتجزين بتهم الإرهاب[٧٩].

٢- مصادرة الممتلكات الخاصة وإتلافها: إذ وردت تقارير عن هدم منازل وتدمير ممتلكات خاصة في معظم البلدات المذكورة أعلاه. وزار أفرادٌ من منظمة العفو الدولية قرية الحسينية في ريف تل حميس في أوائل أغسطس/آب من عام ٢٠١٥، ورأوا أنَّ جميع منازل القرية قد هُدمت باستثناء نحو ٩٠ منزلًا[٨٠].

٣- التهديد بتوجيه غارات التحالف الدولي الجوية نحو مواقعهم: إذ أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بأنَّ السكان المحليين في مدنٍ مستهدفة تعرَّضوا لتهديدات مستمرة من جانب مسؤولي وحدات حماية الشعب بتوجيه غارات التحالف الدولي الجوية نحو مواقعهم، قائلين إنَّهم سيحدِّدون مناطقهم على أنَّها منشآتٌ تابعة لداعش[٨١].

بيد أنَّ حزب الاتحاد الديمقراطي أنكر كلَّ مزاعم التطهير العرقي، وبرَّر نزوح السكان بأسباب عسكرية. واعترف صوان إبراهيم- رئيس قوة الأمن الداخلي الكردية المعروفة باسم الأسايش التي تعمل تحت الإدارة الذاتية- بأنَّ هناك عائلات هُجِّرت قسرًا من منازلها؛ لكنَّه وصف هذه الحالات بأنَّها حوادث فردية وإجراءات ضرورية لمواجهة التهديد الأمني الذي يُشكِّله داعش[٨٢]. ولكن على الجانب الآخر، هناك أدلةٌ تشير إلى أنَّ هذا التهجير القسري غير القانوني أُجرِيَ انتقامًا ممَّن تصوَّر الحزب أنَّهم متعاطفون مع تنظيم داعش أو المعارضة السورية الرئيسية[٨٣].

وعلى عكس ما حدث في العراق، كانت الأقليات الطائفية والدينية قد فرَّت بالفعل من مناطق شرق سوريا قبل وصول داعش. وبذلك، حوَّل التنظيم الإرهابي تركيزه إلى إخضاع السكان السُنَّة في هذه المناطق، سواءٌ العرب أو الأكراد، مُعرِّضًا إيَّاهم لتكتيكات ترهيبٍ وحشيٍّ

وبمزيدٍ من التفحُّص في الظروف التي أدَّت إلى هذه الأحداث، يتضح أنَّ هذه العمليات أجريت في المناطق الجغرافية الاستراتيجية التي تهدِّد مشروع توسُّع حزب الاتحاد الديمقراطي التوسُّعي. وتوضِّح سياسات الحزب في منطقة وادي الخابور هذا النمط في سلوكياته. وبدأت وحدات حماية الشعب كذلك حملةً لنزع سلاح جماعة مُسلَّحة آشورية تحمل اسم حرس الخابور[٨٤]. واحتجَّ قادة جماعة حرس الخابور على ممارسات النهب التي ارتكبها أفراد وحدات حماية الشعب االذين داهموا قُرى آشورية بعد إجلاء تنظيم داعش منها. وبعد ذلك بوقتٍ قصير، وقعت محاولات اغتيالٍ

ضد دافيد جندو وإلياس ناصر القياديَّيْن في الجماعة[٨٥]. وفرَّ معظم أهالي منطقة وادي الخابور الآشوريين إلى مناطق واقعة تحت سيطرة الجيش السوري في مدينة القامشلي، ولم يعودوا إلى قُراهم. ووردت تقارير كذلك عن وقوع هجماتٍ مماثلة في القامشلي، أبرزها تلك التي وقعت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من عام ٢٠١٦، عندما تعرَّضت عدَّة منشآتٍ خاصة بالآشوريين للهجوم، وقُتِل ١٤ مدنيًا آشوريًا[٨٦].

ولكن من ناحية أخرى، تستضيف مدن مثل القامشلي وعفرين مئات الآلاف من النازحين العرب والتركمان داخليًا[٨٧]، وبعضهم تطوَّع للانضمام إلى وحدات حماية الشعب وقوات سوريا الديمقراطية، مما يدحض فكرة أنَّ حزب الاتحاد الديمقراطي تبنَّى سياسة تطهير عرقيٍّ على نطاقٍ واسع[٨٨]. ومن المهم الإشارة إلى أنَّ بعض السكان العرب المحليين سُمِح لهم بالاستقرار في بلدات الهول وسلوك[٨٩] وتل براك[٩٠] بعد فرارهم من منازلهم بسبب القتال بين تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب. علاوة على ذلك، وبالرغم من عدم تسامُح أدبيات حزب الاتحاد الديمقراطي مع المنافسين السياسيين والأيديولوجيين، فإنَّها تُشيد بالتنوع العرقي وتشجِّع على إشراك المواطنين غير الأكراد في هياكل الحزب الإدارية. وهذه الحقيقة تقودنا إلى الاعتقاد بأنَّ سياسات التهجير القسري التي يقودها حزب الاتحاد الديمقراطي محدودةٌ في نطاقه الجغرافي، وتحديدًا في المناطق الاستراتيجية لمشروعه التوسُّعيه.

لا تُميِّز أدبيات داعش بين الناس على أساس الانتماء الإثني أو العرقي، بل على أساس الدين والولاء للخلافة. وبالفعل، يوظِّف التنظيم لديه أشخاصًا من مختلف الأعراق والجنسيات، بما في ذلك الأكراد

تغييراتٌ ديموغرافية سبَّبتها المُعارضة

اتَّهم النظام السوري وبعض منظمات حقوق الإنسان جماعاتِ المعارضة المسلَّحة بارتكاب جرائم حربٍ ضد الأقليات الدينية والعرقية، بما في ذلك القصف العشوائي والتهجير القسري. وتُشير هذه الادعاءات في الأساس إلى الحملات العسكرية التي قادها الجيش السوري الحر، وجماعاتٌ إسلامية مسلَّحة في ريف اللاذقية في عام ٢٠١٣[٩١]، ومنطقة القلمون في سبتمبر/أيلول من العام نفسه، وريف حماة في نوفمبر/تشرين الثاني من العام نفسه[٩٢] وسبتمبر/أيلول من عام ٢٠١٦. بينما ذكرت اتهاماتٌ أخرى توجيه حملات ترهيبٍ ضد الأقليات في المناطق والمدن الواقعة تحت سيطرة المعارضة في حمص وريف دمشق وإدلب والحسكة والرقة.

وذكـر النظـام السـوري أنَّ جماعـات المعارضـة المُسـلَّحة هجَّـرت مدنييـن تهجيـرًا غيـر قانونـي فـي المـدن التاليـة:

١- ريف دمشق: معلولا[٩٣] والمدينة الصناعية بعدرا[٩٤] ومغر المير.

٢- إدلـب[٩٥]: كفريـا والفوعـة[٩٦] وحلُّـوز والقنيـة وإشـتبرق وجديـدة الجسـر واليعقوبيـة والغسـانية ومعـرة مصريـن[٩٧] وزرزور.

٣- حلب: الزهراء ونبل.

٤- حمـاة: محـردة وجدريـن وكفربـو وقسـطل البـرج وتـل سـكين والصفصافيـة وحـي الميـدان وجوريـن وشـطحة والـزارة.

٥- اللاذقيـة[٩٨]: أبـو مكـة وبـارودة والحمبوشـية وعرامـو وبلوطـة والجـب الأحمـر والخـوارات والخميلة وكسـب[٩٩] وبـرج القصـب والغسـانية وكشـيش وصلنفـة[١٠٠].

٦- حمص: صدد وحمص والقصير وربلة.

٧- درعا: نمر والخربة والطليسية[١٠١] ومعربة وشقرا[١٠٢].

وبمزيـدٍ مـن التفحُّـص فـي الظـروف التـي أدَّت إلـى هـذه الأحـداث، يمكـن ملاحظـة وجـود نمـطٍ فـي ميـل الأقليـات للهـروب مـن المناطـق الواقعـة تحـت سـيطرة المعارضـة. وبالفعـل، فـإنَّ انتصـارات المعارضـة غالبًـا مـا تدفـع الأقليـات الدينيـة والعرقيـة المحليـة إلـى المغـادرة[١٠٣]. ولـم يتبـقَّ فـي مناطـق المعارضـة سـوى منطقـة جبـل السـماق ذات الأغلبيـة الدرزيـة فـي محافظـة إدلـب.

أطلق حزب الاتحاد الديمقراطي على أراضٍ كردية في سوريا اسم روج آفا أو غرب كردستان، وتشمل هذه المنطقة محافظة الحسكة، وشمال محافظة الرقة، وشمال محافظة حلب، وتمثِّل نحو ٢٥ ٪ من إجمالي أراضي سوريا

وقـد وثَّقـت «لجنـة التحقيـق الدوليـة المسـتقلة المعنيـة بالجمهوريـة العربيـة السـورية»[١٠٤] التـي تعمـل برعايـة الأمـم المتحـدة جرائـم حـربٍ فـي سـوريا منـذ بدايـة النـزاع. وأفـادت بـأنَّ بعـض جماعـات المعارضـة المسـلَّحة ارتكبـت جرائـم حـرب، لكنَّهـا «لـم تصـل إلـى خطـورة ومعـدَّل ونطـاق» تلـك التـي ارتكبتهـا قـوات النظـام. واتهمـت منظمـة هيومـن رايتـس ووتـش ومنظمـة العفـو الدوليـة كذلـك جماعـاتٍ مُعارِضـة مسـلَّحة بارتـكاب جرائـم حـربٍ متنوعـة، لكنَّهـا لا تتضمَّـن تهجيـرًا قسـريًّا متعمـدًا للمدنييـن.

يفتقـر الادِّعـاء بـأنَّ المعارضـة أجـرت عمليـات تطهيـر عرقـيٍّ منهجيـة - إلـى أدلـةٍ كافيـة لتجريـم المعارضـة الرئيسـية. إذ تتمثـل الأطـراف الرئيسـية المتهمـة بالتهجيـر القسـري غيـر القانونـي وارتـكاب جرائـم حـربٍ فـي جبهـة النصـرة وتنظيـم داعـش، وفـي بعـض الحـالات ومقاتلـي أحـرار الشـام المحلييـن المتطرفيـن فـي بعـض الحـالات. ومنـذ بدايـة الانتفاضـة، أكَّـدت أحـزابٌ ومنظمـات سياسـية مُعارِضـة، بالإضافـة إلـى الجيـش السـوري

الحر، مرارًا وتكرارًا التزامها بحماية الأقليات. وعلاوة على ذلك، فعندما وقعت مثل هذه الحوادث، كانت فصائل المعارضة من بين أول مَن أدانها، وطالبت بمحاكمة مرتكبيها، مما يدحض فكرة أنَّها تبنَّت سياسة تطهير عرقيٍّ منهجية.

وفي الواقع، لا تدعم التركيبة الديموغرافية الكردية طموحات حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا، بل يتمثل مُحرِّك هذه الطموحات في تصميم الحزب على ربط الأقاليم الثلاثة التابعة له. ومن ثَمَّ، اضطُر حزب الاتحاد الديمقراطي إلى دمج سكانٍ غير أكراد في أثناء توسُّعه

ولكن من ناحيةٍ أخرى، يمكن إلقاء اللوم على الجماعات المسلَّحة المعارضة بسبب إخفاقها في إرساء سيادة القانون، ومنع أعمال الإرهاب، أو تقديم الجناة إلى العدالة. ففي العديد من الحالات، اختارت فصائل المعارضة تجاهلَ الجرائم التي يرتكبها أعضاؤها أو أعضاء فصائل المعارضة الأخرى، أو التغاضي عنها. فعلى سبيل المثال، فشلت حركة أحرار الشام في تقديم مقاتليها في مدينة رأس العين إلى العدالة، حتى بعد الاعتراف باشتراكهم في جرائم ارتكبت ضد سكانٍ أكراد محليين[١٠٥]. وفي حالاتٍ أخرى، مثل الحملة العسكرية الأخيرة على شمال حماة، تعاونت مجموعات الجيش السوري الحر مع جماعة جند الأقصى المتطرفة، مع أنَّهم كانوا يشتبهون في نيَّة الجماعة ارتكاب جرائم حربٍ ضد الأقليات إذا سنحت الفرصة[١٠٦].

خاتمة

تُمثِّل التغييرات الديموغرافية القسرية عواقبَ بالغة الأهمية من بين تبعات أوقات الحرب، بل وتزداد أهميتها بكثير في بلدٍ ذي عقدٍ اجتماعيٍّ مُحطَّم، مثل سوريا. فهذه الموجات من الهجرة القسرية في أوقات النزاع لها آثارٌ سياسية واجتماعية واقتصادية حادَّة في السكان ككل. إذ غادر أكثر من نصف السكان السوريين بيوتهم منذ بدء الحرب في عام ٢٠١١، وأصبحوا إمَّا لاجئين أوإمَّا نازحين داخليًّا. ولفهم سبب حدوث ذلك، وما الذي يمكن فعله لإلغائه وإعادة الوضع إلى ما كان عليه، يجب فحص التركيبة السكانية للبلاد بالتفصيل.

ألقت هذه الدراسة الضوءَ على القضية السكانية في سوريا قبل الحرب وفي أثنائها، وحلَّلت كذلك النمط الذي استخدمه النظام السوري في التطهير العرقي والطائفي للمناطق الاستراتيجية الرئيسية من المجتمعات المعادية. وللتغلُّب على مشكلة نقص الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في أثناء النزاع، أخذت هذه الورقة البحثية جميعَ البيانات المتاحة من مصادر مختلفة من أجل الحصول على رؤيةٍ أوضح للوضع الحالي للسكان السوريين.

ومن المهم الإشارة إلى أنَّ بعض السكان العرب المحليين سُمِح لهم بالاستقرار في بلدات الهول وسلوك وتل براك بعد فرارهم من منازلهم بسبب القتال بين تنظيم داعش ووحدات حماية الشعب. علاوة على ذلك، وبالرغم من عدم تسامح أدبيات حزب الاتحاد الديمقراطي مع المنافسين السياسيين والأيديولوجيين، فإنَّها تُشيد بالتنوع العرقي وتشجِّع على إشراك المواطنين غير الأكراد في هياكل الحزب الإدارية

من المهم ملاحظة أنَّ النظام السوري ليس الطرف الفاعل الوحيد في هذه الحرب الديموغرافية؛ إذ اكتُشِفَت أنماطٌ مماثلة أيضًا في طريقة عمل تنظيم داعش وحزب الاتحاد الديمقراطي وبعض جماعات المعارضة المتطرفة. وفي الوقت نفسه، كانت الجهود التي بذلها المجتمع الدولي من أجل حلِّ الحرب المستمرة غير مثمرة، وأقرَّت اتفاقات وقف إطلاق النار صراحةً التهجير الجماعي للمدنيين، وإخلاء المناطق الاستراتيجية الحيوية.

يتطلَّب استقرار سوريا والمنطقة الحفاظَ على المجتمعات المحلية. وبطبيعة الحال، يجب لأيِّ جهود رامية إلى إعادة السلام إلى البلاد أن تتضمَّن العودة الآمنة للسكان النازحين إلى ديارهم وبلداتهم، ويجب أن تقدم المساعدة في إعادة إعمار أكثر المناطق تضرُّرًا. ولا شكَّ أنَّ الفشل في توفير إطار عملٍ كهذا سيؤدِّي إمَّا إلى تواصُل الصراع المستمر، أو سيسفر في النهاية عن تفكُّك الدولة والمجتمع تمامًا.

الهوامش والمراجع

1- "President al-Assad: Everything related to the destiny and future of Syria is a 100% Syrian issue, unity of Syrian territory is self-evident and not up for debate", SANA, 20 August 2017, http://sana.sy/en/?p=112238

2- "Forced evacuation of east Aleppo was war crime, says UN", Martin Chulov, The Guardian, 1 March 2017, https://www.theguardian.com/world/2017/mar/01/syrian-regime-aleppo-airstrike-aid-convoy-united-nations-report

3- "Forced Displacement in the Capital — First Residents and Fighters Leave Qaboun", The Syrian Observer, 15 May 2017, http://syrianobserver.com/EN/News/32747/Forced_Displacement_the_Capital_First_Residents_Fighters_Leave_Qaboun

4- SHRC. التهجير: الجريمة المستمر في آخر أحياء حمص المعارضة. The Syrian Human Rights Committe. [Online] June 28, 2016. http://www.shrc.org/?p=26646.

5- "The Crisis of the Arab Nation-State", Yezid Sayigh. November 19, 2015, Al-Hayat, http://carnegie-mec.org/2015/11/19/crisis-of-arab-nation-state-pub-62002

6- Nusuh, التغيير الديموغرافي في سورية, https://goo.gl/35jXQq

7- Hinnebusch, Raymond. Modern Syrian Politics. 1, s.l. : History Compass, 2008, Vol. 6. 1478-0542.2007.00487.

8- Tachau, Franck. Political Elites and Political Development in the Middle East. s.l. : Schenkman Publishing Company, Inc., 1975. 978-0470843144.

9- "The Turkish-Syrian crisis of October 1998: A Turkish view". Aykan, Mahmut Bali. 4, s.l. : Middle East Policy, 1999, Vol. 6.

10- Calculated from IMF GDP growth figures based on IMF Syria Country Report. No. 10/86 (2010): 17.

11- Barout, M. Jamal. "The past decade in Syria: the dialectic of stagnation and reform." Doha: Arab Center for Research and Policy Studies (2011): 315.

12- Historical Data Graphs per Year (Birth Rate). Index Mundi. [Online] http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=25&c=sy&l=en.

13- "Forced Dispersion, Syrian Human Status". Beirut: The Syrian Center for Policy Research (SCPR), 2016.

14- http://syriancivilwarmap.com/ethnic-and-religious-groups-of-syria/, Ethnic Cleansing Threatens Syria›s Unity. Balanche, Fabrice. 2528, Washington : The Washington Institute, 2015, Vol. POLICYWATCH

15- http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?locations=SY

16- Idem, Nowrasteh, Alex. "Who Are the Syrian Refugees? Foundation for Economic Education". [Online] November 19, 2015. https://fee.org/articles/who-are-the-syrian-refugees/, and Orton, Kyle. "How Many Alawis Have Been Killed in Syria? The Syrian Intifada". [Online] May 20, 2015. https://kyleorton1991.wordpress.com/2015/05/20/how-many-alawis-have-been-killed-in-syria/.

17- idem

18- http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

19- http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-casualties-idUSKBN16K1Q1

20- المسيحيّون عادة مبعثرين في أنحاء البلاد و لا يوجد منطقة للجوء كما للعلوي و الدروز، ما نحا بالعديد منهم للسفر للخارج.

"Ethnic Cleansing Threatens Syria›s Unity. Balanche, Fabrice. 2528, Washington", The Washington Institute, 2015, Vol. POLICYWATCH

21- Abdulalim, Bassem. التشيّع في سوريا: الدين في خدمة الاحتلال الفارسي! Orient News. [Online] 10 12, 2014. https://goo.gl/2bLYvJ, "There is no exact figures of number Shiites settled in Syrian cities, however, local residents› testimonies

revealed an increase in real estate transactions (buying, and renting) made by Iraqi and Iranian Shiites in the cities of Damascus and Homs."

22-https://www.theguardian.com/world/2017/jan/13/irans-syria-project-pushing-population-shifts-to-increase-influence

23- "Hezbollah Hosts Military Parade in Al Qusayr Near Damascus". South Front. [Online] 11 14, 2016. https://southfront.org/hezbollah-hosts-military-parade-in-al-qusayr-near-damascus-photo-report/.

24- ارتفعت معدلات الولادة بني جماعات النازحني داخليًّا بشكل ملحوظ و تعدُّ أعلى من معدلات الولادة للبلد ككل فيما قبل الحرب؛ لكنها لم تعادل نسب معدلات الهجرة من نفس الجماعات، خاصةً و أن الرجال الذين تتروح أعمارهم بين 20-50 هم من أكثر المجموعات الديموغرافية المتأثّرة سلبًا إذ ينزحون لتفادي التجنيد الإجباري.

Historical Data Graphs per Year (Birth Rate). Index Mundi. [Online] http://www.indexmundi.com/g/g.aspx?v=25&c=sy&l=en, and "Forced Dispersion, Syrian Human Status". Beirut: The Syrian Center for Policy Research (SCPR), 2016.

25- http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

26- "Global Trends: Forced Displacement in 2015". s.l. : UNHCR, 2015.

27- The Washington Institute PolicyWatch 2528: «Ethnic Cleansing Threatens Syria›s Unity»

28- بدء خروج مقاتلي المعارضة من خان الشيح إلى إدلب
https://goo.gl/JI0qSW

29- درايا ليست مصالحة ولا تسوية https://goo.gl/9uf5d5

30- اتفاق في ريف دمشق لخروج المسلحني من مدينة التل
https://goo.gl/KBbYOj

31- النظام يشرّط لتسلم المعضمية وخروج المقاتلني
https://goo.gl/1YCE

32- Deiri, Abbas Al. مجازر الأسد في شهر رمضان: آلة بطش لا تصوم عن القتل! Orient News. [Online] 07 2014, 04. http://www.orient-news.net/ar/news_show/79730.

33- Fares, Walid Al. التهجير: جريمة مستمرة في آخر أحياء حمص. s.l. : The Syrian Human Right Committee, 2016.

34- "Syria conflict: Aleppo evacuation operation nears end", BBC, 22 December 2016, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-38402893

35- "Moadamiya Residents Forced to Evacuate District under UN-Sponsored Deal. Syrian National Coalition", Thursday, 20 October 2016, http://en.etilaf.org/all-news/local-news/moadamiya-residents-forced-to-evacuate-district-under-un-sponsored-deal.html

36- "Syrian rebels evacuate Damascus suburb in deal with government", Reuters, 13 October 2016, http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-evacuation-idUSKCN12D2O7,

37- "Syria: Government forces take Daraya after evacuation", Al Jazeera, 28 August 2016, http://www.aljazeera.com/news/2016/08/syrian-civilians-rebels-continue-evacuate-daraya-160827101545680.html

38- "Syria war: Evacuation deal reached for four besieged towns, says monitor", 29 March 2017, Middle East Eye, http://www.middleeasteye.net/news/evacuation-deal-reached-four-besieged-syria-towns-monitor-1757249853

39- "Timeline: Syria›s 13 ‹people evacuation› deals", Al Jazeera, 16 May 2017, http://www.aljazeera.com/indepth/features/2017/04/timeline-syria-people-evacuation-deals-170413084313089.html

40- إخلاء معارضي وذويهم من بلدات بالغوطة الغربية إلى إدلب تمهيدا لتسليمها للنظام, مكتب أخبار سوريا, 1 March 2017, http://syrianewsdesk.org/2017/01/03/20395/

41- "Evacuation of Syrian rebels starts in Barzeh", Al Jazeera, 8 May 2017, http://www.aljazeera.com/news/2017/05/evacuation-syrian-rebels-starts-barzeh-170508091135808.html

42- "Over 2,000 rebels, families evacuate Damascus district: state media", Reuters, May 14, 2017, http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-capital-idUSKBN1890W2

43- "Evacuations from Homs› Al Waer district resume", Al Jazeera, 1 April 2017, http://www.aljazeera.com/news/2017/04/evacuation-homs-al-waer-district-resume-170401105821169.html

44- Houla: How a massacre unfolded, BBC, 8 June 2012, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-18233934

45- "Syria: full horror of al-Qubeir masacre emerges", Ruth Sherlock, Beirut and Magdy Samaan in Cairo, The Telegraph, 07 Jun 2012, http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9317692/Syria-full-horror-of-al-Qubeir-masacre-emerges.html

46- "Syrian activists document al-Bayda and Baniyas massacre", Ian Pannell, BBC, 28 May 2013, http://www.bbc.com/news/world-middle-east-22684359.

47- "Dozens more bodies found at Syria massacre site", Patrick J. McDonnell, Los Angeles Times, 27 August 2017, http://articles.latimes.com/2012/aug/27/world/la-fg-syria-violence-20120827

48- "Syrian Medical Voices from the Ground: The Ordeal of Syria's Healthcare Professionals, Center for Public Health and Human Rights", Johns Hopkins Bloomberg School of Public Health and Syrian American Medical Association, February 2016.
https://www.sams-usa.net/wp-content/uploads/2016/09/Syrian-Medical-Voices-from-the-Ground_F.pdf

49- مكتب التوثيق في حمص, 2016 : s.l. مؤشر التهجير في حي الوعر.

50- التغيير الديموغرافي.. الدور على مدينة اللاذقية. Eqtisad. [Online] 10 18, 2016.

51- Jiblawi, Hussam Al. تزايد وتيرة سياسة التهجير القسري في سوريا وسط معاناة الحرب والحصار. Beirut : Atlantic Council, 2016.

52- مكتب التوثيق في حمص, 2016 : s.l. مؤشر التهجير في حي الوعر.

53- Karkaeli, Samer. (ماذا يجري في تنظيم سرايا المزة بدمشق ولماذا طرد سكان(بستان الرازي. Orient News. [Online] August 19, 2015. http://www.orient-news.net/ar/news_show/89929.

54- Data collected by the author between 2014 and 2017.

55- مكتب التوثيق في حمص, 2016 : s.l. مؤشر التهجير في حي الوعر.

56- Hatahet, Sinan. العملية التفاوضية المحلية في الصراع السوري. s.l. : Nusuh, 2016.

57-http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15295&LangID=E

58- تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تعمّد استهداف النشطاء الاعلاميين كما جاء في هذه التقارير:
"ISIS Is Trying To Kill These Syrian Media Activists For Doing Their Jobs" http://www.huffingtonpost.com/en-

try/isis-kills-journalists-media-activists_us_5731f789e4b0bc9cb04808d1; "Isis have executed five Syrian media activists, a new video claims" http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/isis-have-executed-five-syrian-media-activists-a-new-video-claims-islamic-state-isil-mass-a7106446.html; "ISIS kills Iraqi woman activist over Facebook comments" http://speisa.com/modules/articles/index.php/item.389/isis-kills-iraqi-woman-activist-over-facebook-comments.html

59-http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=23095#.WDWKxvl96Cg

60- Syrian Network for Human Rights تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يهجر مدن وبلدات ريف دير الزور السرّي http://sn4hr.org/arabic/2014/07/08/1610/

61- داعش في دير الزور... انتهاكات وتهجير https://goo.gl/lVp96s

62- الاشتباكات في رأس العين من المسؤول؟

http://asharqalarabi.org.uk/barq/b-qiraat-1309.htm

63- Hoffmann, Bill. «Richard Perle: US 'Partially Responsible'for ISIS Kobani Crisis.» (2014).

64- قرى تل براك الكردية في ريف الحسكة، تهجير قصري وأحلام العودة

https://goo.gl/pKlCoK

65- تهجير الكرد من تل أبيض وريفها على أساس عرقي https://goo.gl/WNaNsP

66- تنظيم الدولة يطلب من أكراد الرقة بالخروج منها https://goo.gl/hVdyBa

67- Syrian Network for Human Rights تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام يهجر 2100 عائلة من ريف حلب السرّي https://goo.gl/OPZBwO

68- Rami Suweyd, سورية: داعش يسعى إلى إقامة منطقة آمنة من الأكراد https://goo.gl/cUFVtP

69- The Washington Institute PolicyWatch 2528, «Ethnic Cleansing Threatens Syria›s Unity»

70- SASAM, "Kurdish Population in Syria", Rasim Bozbuğa 5 August, 2014

71-http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=23095#.WDWKxvl96Cg

72- Rojava›s Sustainability and the PKK›s Regional Strategy, Fabrice Balanche, August 24, 2016, PolicyWatch 2680, Washington Institute

73- نفس المصادر المذكورة في الهوامش رقم 59 و 61

74- "Syrian Kurds appoint Arab governor in Hasakah, bid for international support", Middle East Eye, Wladimir van Wilgenburg, Thursday 31 July 2014.

75- "PYD Leader Warns of War with Arab Settlers in Kurdish Areas", Rudaw 24 November 2013, http://rudaw.net/english/middleeast/syria/24112013

76- Mainly Amnesty International and the Syrian Network for Human Rights.

77-Amnesty International, "Syria: Arbitrary detentions and blatantly unfair trials mar PYD fight against terrorism", 7 September 2015.

78- Syrian Network for Human Rights، أبرز انتهاكات حزب الاتحاد الديموقراطي الكردي وقوات الإدارة الذاتية الكردية، 18 January 2015

79- نفس المصدر المذكور في الهامش رقم 66

80- نفس المصدر السابق

81- نفس المصدر المذكور في الهامش رقم 67

82- "YPG dismisses Amnesty report accusing Kurds of ethnic cleansing", Yerevan Saeed 19 October 2015, Rudaw

83- نفس المصادر المذكورة في الهوامش رقم 66 و 67

84- "Revisiting Kurdish Tolerance: YPG Attacks Assyrian Militia", Paul Antonopoulos, 12 January 2016, AMN.

85- "Why A Kurdish Enclave in Syria Is a Very Bad Idea", Maram Susl, Global Research, 7 April 2016, Global Independent Analytics.

86- "Assyrians and Kurds clash for first time in north Syria", Diana Al Rifai, 12 January 2016, Al Jazeera English

87-"Syrian Arab IDPs shelter in Rojava's Afrin", Hisham Arafat, 31 May 2016, K24.net

88- "Syrian-Kurdish SDF successfully absorbing non-Kurdish groups", 9 March 2016, Rudaw

89- «سوريا الديمقراطية» تسمح للمدنيين بالعودة إلى منازلهم في سلوك بالرقة», Ahlam Salamat, 17 July 2016, Smart News Network, https://goo.gl/9Wwqxt

90- «الإدارة الذاتية» تسمح بعودة عائلات نازحة إلى الهول سرّق الحسكة» Mohamed Hussein, 30 April 2016, Smart News Agency, https://goo.gl/y5Ck11

91- «You Can Still See Their Blood», 10 October 2013, Human Right Watch

92- المرشديون يتهمون النظام بالتخاذل في حماية سهل الغاب, Assaad Ahmad Al Ali, 31 August 2015, Al Modon

93- وفد أهالي معلولا زار عون: جبهة النصرة قررت تهجير أهلها وقتل شبابها، Al Jomhouria http://www.aljoumhouria.com/pages/view/95337

94- إجلاء الآلاف من سكان عدرا بريف دمشق الى أماكن آمنة, Russia Today, 30 December 2013

95- التقرير الشهري لمنظمة شيعة رايتس ووتش حول ابرز الانتهاكات بحق المسلمي الشيعة, April 1, 2015, Shia Rights Watch

96- خروج 4 حافلات من كفريا والفوعة بالتزامن مع إجلاء دفعة جديدة من المسلحي من حلب, Sputnik , 21 December 2016

97- 4,000 Shia civilians have been reported deported from Maaret Masreen, http://www.beirutme.com/?p=590; اشتبرق المجزرة المغيّبة: 200 شهيد ومفقود
http://al-akhbar.com/node/231746

98- تقرير توثيقي لمجازر 'النصرة' في اللاذقية, Hussein Mortada, Al-Ahed News Website

99- الأرمن ضحايا تهجير جديد بعد معارك كسب, Tareq Al Dibiss, 31 March 2014, Now

100- انهيار الدفاعات الأولى عن القرى العلوية في ريفي اللاذقية وحماه ينذر بقرب معركة كبيرة بالقرب من القرداحة, Salim Al Omar, 30 July 2015, Al Souria

101- معركة حماة... الثوار يسيطرون على قرية الطليسية الموالية, Rasha Dalati, 28/09/2016, Micro Syria

102- «لماذا هاجر المسيحيون من قرية (خربة) بريف درعا؟», Iyas Omar, AllSyria, 17-8-2016, https://goo.gl/gXBvlo, الجيش الحر يسيطر على بلدة شقرا ويدمر دبابتين في اللواء (12) بمدينة إزرع في ريف درعا

103- 80 % نسبة نزوح أهالي محردة.. أغلبهم باتجاه جبل العلويين, Abdulmajid Al Alwani, 2014-08-27, Orient News

104-http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommission

105- "Report on the events of Tal Abyad region", Violations Documentation Center, July 2013

106- القائد العسكري لـ «جند الأقصى»: معارك حماة مستمرة لتخفيف الضغط عن حلب, Sep 07, 2016, Al Quds Al Arabi

عن المؤلفين

سنان حتاحت هو زميل مُشارك أقدم في منتدى الشرق. ويعمل حالياً مُستشاراً في الشأن السوري لصالح عددٍ من المراكز البحثية. وترتكز أبحاثه حول الحوكمة، والمجالس المحلية، ومناهضة التطرُّف، والإسلاموية، والحركة القومية الكردية، والنظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط. وشغل في السابق منصب المُدير التنفيذي للمكتب الإعلامي بالائتلاف الوطني السوري منذ تأسيسه أواخر عام **2012**، وحتى سبتمبر/أيلول عام **2014**.

أيمن الدسوقي هو باحث في مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. وهو حاليًا طالب ماجستير في العلاقات الدولية في جامعة غازي التركية. تركّز أبحاثه على الحوكمة والمجالس المحلية، والحركات الجهادية، والعلاقات بين الدول في الشرق الأوسط. عمل سابقًا باحثًا تنفيذيًا في مركز الشرق للدراسات الدولية بين عامي **2009** و**2010**، وباحثًا في مركز الشام للأبحاث والدراسات منذ إنشائه في عام **2012** حتى عام **2014**.

عن منتدى الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلّة تتمثّل مهمتها في إجراء أبحاث نزيهة وتطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق. ويقوم بتنفيذ ذلك من خلال تعزيز مُثُل المشاركة الديمقراطية، وتوعية المواطنين، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة، والعدالة الاجتماعية، وإجراء الأبحاث التي تخدم المجتمعات على نطاق أوسع.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No.:68 34197 Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

sharqforum.org

/ SharqForum

/ Sharq-Forum

منتدى الشرق
ALSHARQ FORUM

التغييرات الديموغرافية القسرية في سوريا

في ظلِّ غياب مؤسساتٍ سياسية راسخة، استخدم القادة البعثيون الروابطَ الطائفية، والاستمالة الأيديولوجية، وقيادة القوات المسلحة لتعزيز سلطتهم، ومنعوا تشكيل هُوية وطنية سورية شاملة.

وظَّف حافظ الأسد الانقسامات الطائفية للتلاعب بالطوائف المحلية عن طريق التصرف باعتباره الحَكم الفعلي بينها. وعلى نحوٍ مماثل، أجَّج الصراعات العرقية والدينية في البلدان المجاورة لتشتيت خصومه وأعدائه الإقليميين.

ALSHARQ FORUM
www.sharqforum.org